

الفصل الحادي عشر

على طريق تصادم محقق

" مع الأسف لا يوجد في اسرائيل " جورباتشوف " . "] " طارق عزيز " . للسناتور " روبرت دول " زعيم القلية الجمهورية في مجلس الشيوخ - ابريل ١٩٩٠]

----- ١ -----

لم يكن الاحتكاك الذى شهده قصر المؤتمرات فى عمان عارضا وسط الزحام ، كما بدا ولا كان مفاجئا. ولعله كان أقرب ما يكون إلى نقلة ظاهرة وعنيفة فى لعبة كبيرة ومتشعبة ، قليل فيها واضح للعيان ، وكثير منها غاطس تحت السطح .

إن العلاقات بين واشنطن وبغداد كانت دائما ضرورية، وإن سادها القلق فى فترات عديدة وكانت دائما متشابكة بالود أو بالعداء . فالعلاقات بين البلدين موصولة بقضايا حيوية منها : الصراع على الشرق الأوسط - والصراع على البترول - والصراع مع الاتحاد السوفيتي .

وكانت للولايات المتحدة علاقات وثيقة مع النظام الملكى فى بغداد قبل ثورة سنة ١٩٥٨ - قبلها كان العراق عضوا فى حلف بغداد ، بل وكانت بغداد هى عاصمة العراق وعاصمة الحلف فى الوقت نفسه .

وبعد ثورة سنة ١٩٥٨ لم تسمح الولايات المتحدة لنفسها بأن تتعزل عما هو جار فى بغداد، خصوصا وأن الحزب الشيوعى العراقى استطاع بعد ثلاثة أشهر من قيام ثورة سنة ١٩٥٨ أن يستغل الصراع الشخصى الذى وقع بين اللواء " عبد الكريم قاسم " واللواء " عبد السلام عارف " ، فأصبح الشيوعيون سندا رئيسيا لـ " عبد الكريم قاسم " ، وأصبحوا هم قوته الضاربة فى معركته التى اتسع نطاقها فلم تعد مقصورة على " عبد السلام عارف " وحده ، وإنما أصبحت معركة " عبد الكريم قاسم " ضد كل القوى القومية والوطنية فى العراق . ونتيجة لذلك اتسع دور الشيوعيين فى العراق فى أواخر سنة ١٩٥٨ - إلى درجة أصبحوا فيها القوة الأساسية فى نظام الحكم . ومن قوانين الصراع العالمى فى تلك الفترة أنه حيث يظهر الشيوعيون فإن الأمريكيين لابد أن يتواجدوا فى مكان ما بالقرب منهم - والعكس صحيح . فلقد كان مستحيلا فى تلك الفترة على إحدى القوتين الأعظم أن تترك القوة الأخرى منفردة بحرية العمل فى بقعة من الأرض . فضلا عن أن تكون هذه البقعة ذات حساسية خاصة ، فبغداد هى نصف المسافة تقريبا من حدود الاتحاد السوفيتي ، وحتى تخوم الخليج العربى وبتروله.

وكانت الولايات المتحدة متصلة بكل القوى المعارضة لـ " عبد الكريم قاسم " رغم أن " عبد الكريم قاسم " نفسه وصل إلى لحظة توجس فيها من الشيوعيين وساورته الظنون بأنهم ربما سبقوا غيرهم من القوى فى الانقلاب عليه.

والذى حدث فعلا هو أن غير الشيوعيين هم الذين سبقوا، وأما الشيوعيون فقد تخلفوا . ويروى الملك " حسين " ملك الأردن أنه " أثناء عملية الانقلاب على " عبد الكريم قاسم " فى فبراير سنة ١٩٦٣ ، كانت هناك موجة إذاعية سرية موجهة إلى العراق ، تنقل للقائمين بالحركة أسماء وعناوين الشيوعيين هناك ليتم القبض عليهم . [حديث للملك " حسين " مع محمد حسنين هيكل فى فندق " الكريون " فى باريس فى شهر سبتمبر سنة ١٩٦٣ ، وقد تاكدت الرواية فيما بعد ، وقيل أن هذه الإذاعة السرية كانت تعمل من الكويت !] .

وتوالى الانقلابات والنظم فى بغداد، والولايات المتحدة الأمريكية تتابع عن كثب ما يجري فيها، سواء من طهران التى انتقل إليها حلف بغداد، وأعاد تسمية نفسه باسم " الحلف المركزى " ، أو من أنقرة التى كانت مشغولة إلى أقصى حد بالعراق ، حالمة فى يوم من الأيام أن تمد يدها إليه لتخطف قضاء الموصل الغنى بالبترول، وتضمه إليها طبقاً لحلم قديم ، وطلباً لمورد بترول تعتمد عليه وتملكه بنفسها.

وحين وقعت ثورة سنة ١٩٦٨ ، وتمكن حزب " البعث " لأول مرة من أن يأخذ فى يده سلطة الحكم منفرداً- أصبح الفريق " أحمد حسن البكر " رئيس المجموعة العسكرية للحزب - رئيساً للجمهورية. وبدا نائب الرئيس الجديد " صدام حسين " ، شخصية غامضة، فقد كان مستغرباً فى ثورة قامت بها عناصر عسكرية من الجيش بالدرجة الأولى - أن يبرز مدني لم يصل بعد إلى الثلاثين من عمره ليصبح الرجل القوى فى بغداد.

ولم يتنبه أحد بالقدر الكافى إلى أن " صدام حسين " كان قد سيطر فى السنوات السابقة على جهاز الحزب ، وتولى مكتب الفلاحين، ثم تولى مكتب العسكريين فى الحزب، وأخيراً تولى من هذا المكتب دور حلقة الاتصال مع التنظيمات العسكرية الحزبية فى بقية العالم العربى . وهكذا فإنه عندما وقعت أحداث ١٩٦٨ كان " صدام حسين " فى الموقع الأكثر حساسية وأهمية.

ولم يكن " صدام حسين " فى موقعه الجديد يستقبل سفراء أو مراسلى صحف ، وقليلاً ما كان يتحدث علناً . ومن الواضح أنه فى تلك الفترة شغل نفسه بعدة مهام أعطاهها أولوية على كل ما عداها، كانت مهمته الأولى تقوية تنظيم الحزب وإحكام سيطرته على أجهزة الدولة ، وذلك طبيعى من شاب تربى منذ سن السادسة عشرة فى تنظيمات الحزب ، واستوعب مقولة كل الأحزاب العقائدية بأن الاستيلاء على سلطة الدولة والاحتفاظ بها هو السبيل الوحيد أمام هذا الحزب العقائدى لكى يضع للتنفيذ برامجه التى يطرحها على الناس .

ثم كانت المهمة الثانية التى بدأ رجل العراق القوى يركز عليها هى التخطيط، وكانت لدى العراق موارد البترول الكافية لتمويل خطة تنمية طموحة ، واقترب " صدام حسين " فى تلك الفترة من السياسة الخارجية، والعلاقات الدولية عن طريق أبواب تتصل فى الواقع بخطة التنمية :
O وجد أن الحرب مع الأكراد فى الشمال تستنفذ جزءاً كبيراً من جهد العراق وموارده ، وهكذا دخل مع الأكراد فى مفاوضات أدت إلى اتفاق يمنحهم نوعاً من الحكم الذاتى جرى توقيعه سنة ١٩٧٠.

○ ثم وجد أن موارد البترول هي عماد الخطة وليس هناك غيرها، وكانت دعوى تأميم بترول العراق قضية مثارة على أوسع نطاق ، وكانت النقطة الوحيدة الباقية هي القرار بالتأميم ، وتحمل المسؤولية الناشئة عن القرار.

○ ثم وجد " صدام حسين " أن شاه ايران يستخدم جماعات من الأكراد في إشعال نار الحرب مرة أخرى ، واختار أن يتجه إلى العمل المباشر فعقد مع شاه إيران " محمد رضا بهلوي " اتفاق شط العرب سنة ١٩٧٥ ليسد أبواب استنزاف العراق من البابين في خطوة واحدة : الباب الكردي، والباب الإيراني . وفيما عدا هذا لم يبد في ذلك الوقت دليل على أن السياسات الدولية تشغله بأكثر من القدر الذي ينعكس على الصراع العربي - الإسرائيلي ، وهو ما كان يشغل كل فرد في العالم العربي .

ولم يكن العراق على أي حال دولة مواجهة ساخنة مع إسرائيل، وان اعتبر نفسه كذلك بحكم ارتباط شعبه بالقضية الفلسطينية، ولكن الحقائق الجغرافية والسياسية ، واهمها عدم وجود خطوط تماس مباشر بين العراق وإسرائيل، لم تكن تفرض على العراق ما تفرضه خطوط التماس على غيره- وكان هذا البعد يعطى للعراق ميزة كبيرة ، فهو قريب من خطوط المواجهة إذا أراد، ومعزول عنها إذا اختار، وكان هو الدولة العربية الوحيدة التي شاركت بقوات في حرب سنة ١٩٤٨ ولم تجد داعيا بعدها لعقد هدنة مع إسرائيل ، كما فعلت مصر وسوريا والأردن . فقد كان يكفي العراق أن يسحب قواته من ميدان القتال ، فإذا هو في وضع هدنة عملية.. حاصلة وغير موقعة .

وكان العراق يستخدم بعده الجغرافى عن إسرائيل لدعوة طليقة اليد إلى مواجهة معها مطمئنا إلى أن أحدا لا يطوله برد، كما أن المسؤولية واقعة بالدرجة الأولى على دول الخط الأول . وهكذا بدت مواقف العراق نقيية من الناحية المبدئية، وفي نفس الوقت فإن حساب المخاطر كان محدودا . (وكانت واشنطن تتابع) .

ثم اختلفت حسابات المخاطر فجأة سنة ١٩٧٧ عندما توجه الرئيس " أنور السادات " إلى القدس، وبان وكان مصر في طريقها إلى الابتعاد عن العمل العربى بما فيه خطوط المواجهة . كان معنى ابتعاد مصر أن الجبهة الجنوبية أمام إسرائيل سوف تتجمد وتسكن ، وأن المسؤولية لا بد واقعة على الجبهة الشرقية وحدها.

وكان العراق فى وضع لا خيار فيه. فهو أكبر دولة عربية على الجبهة الشرقية بتعداد سكانه، وهو أغنى دولة عربية على هذه الجبهة بموارده البترولية، وهو صاحب أعلى الأصوات فى الدعوة إلى النضال من أجل فلسطين وعروبتها.

وسنة ١٩٧٨ كانت بغداد مقرا لاجتماع القمة العربية الطارئة التى دعى إليها لمواجهة العواقب المترتبة على خروج مصر من الصف العربى وتوقيعها اتفاق صلح منفرد مع إسرائيل . ولم تكن حقائق الجغرافيا قد تغيرت بما يسمح للعراق أن يصبح دولة مواجهة ، ولكن وقائع السياسة تغيرت لتجعل بغداد عاصمة المواجهة. (وكانت واشنطن تتابع) .

وفى يوليو ١٩٧٩ انتهز الرئيس " أحمد حسن البكر " ، فرصة ذكرى ثورة ١٩٦٨ وتنازل عن رئاسة الجمهورية لئانه ، وأصبح " صدام حسين " رئيسا للجمهورية العراقية عند منعطف خطير فى التاريخ العربى .

وفى ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠- قامت الحرب بين العراق وإيران . (وكانت واشنطن تتابع أيضاً ، ولعل دورها أصبح أكثر من مجرد المتابعة لأن الحرب كانت بالنسبة لها فرصة لا تعوض !)

كان التصور العراقى لمسار الحرب مع إيران متأثراً إلى حد كبير بسوابق حروب جرت من قبل فى المنطقة وخارجها. فالقتال فى العادة يستمر لأسبوعين أو ثلاثة ، أو شهر على أكثر تقدير، ثم يعقبه قرار من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار، ودعوة الطرفين إلى التفاوض تحت إشراف دولى مناسب لحل أسباب النزاع بينهما .

ولعل ذلك هو السبب فى أن الجيش العراقى ركز قوته ومجهوده فى الاندفاع الأولى نحة مقاطعة " خوزستان " ، وكان التقدير أنه إذا استطاع الجيش العراقى تحقيق هذه المهمة بسرعة ، وقبل صدور قرار بوقف اطلاق النار، فإن العراق سوف تكون له اليد العليا فى المفاوضات . لكن مجلس الأمن تحرك على مهل وببطء شديد على غير عادته عندما تقوم أى حرب فى أى بقعة من العالم ، فضلا عن أن تكون هذه البقعة هى الشرق الأوسط بالذات ، ومناطق البترول فيه بالتحديد.

وراح العراق وغير العراق يتساءلون عن الأسباب الداعية إلى مسلك مخالف تماما لكل ما سبق فى الصراعات المسلحة، وكانت الإجابات دائما مبهمه تنذر بالرفض الايراني وبالعدا الشخسى لـ " آية الله الخمينى " . وبدأت الوسوس تراود العراق وغير العراق ، فقد ثارت ظنون بأن هناك خطة خفية تقصد إطالة أمد الحرب إلى أقصى حد ممكن (ولم تكن هذه الظنون بعيدة عن الحقيقة كما أظهرت الوقائع فيما بعد) .

ولم يكن لدى العراق ما يفعله- مهما بلغت ظنونه- سوى أن يواصل الحرب وأن يحاول كسبها.

ودخل العراق إلى كل أسواق السلاح فى العالم مشتريا ، وتوقف الاتحاد السوفيتى لبعض الوقت عن الوفاء بصفقات عقدها مع العراق ، وبرر توقفه بأن العراق هو الذى بدأ الحرب . وركز العراق على أسواق الغرب، ولم يكن يشتري السلاح فقط ، وإنما راح يشتري مصانع السلاح . ولم تقتصر مشترياته على السلاح ومصانع السلاح التقليدى ، وإنما خطا خطوة أبعد فى مجالات السلاح المتطور تكنولوجيا .

ولم يكن فى هذا كله سر على من يعينهم الأمر فى دول الغرب الكبرى ، فالسلاح ومصانع السلاح بأنواعه التقليدية وغير التقليدية لا تباع فى الظلام مهما نزلت الستائر . فكل دول الغرب الكبرى لها رقابة محكمة على بيع الأسلحة ومصانعها وتصديرها من أراضيها . فمعظم الشركات الدولية

الكبيرة العاملة في مجال السلاح لا تعمل بعيداً عن دولها ، وإذا لم تكن وزارة الخارجية في تلك الدول تعرف، فإن وزارة الدفاع تعرف . وإذا غابت صفقة عن علم وزارة الدفاع ، فإنه من الصعب أن تفوت هذه الصفقة على أجهزة المخابرات في هذه الدولة . ومن المسلم به أن هناك عمليات تهريب في سوق السلاح ، لكن هذا التهريب يصعب تصوره في حالة الصفقات الكبيرة المتصلة بأنظمة من السلاح المتقدم و المتطور كالتائرات والدبابات والمدمرات البحرية والغواصات ، إلى آخره . وإذن فإن دول الغرب الكبرى ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة - لم تكن غافلة تماماً عن مشتريات السلاح العراقية .

ولعل هذه الدول الكبرى في الغرب لم تكن تمنع كثيراً في مشتريات السلاح العراقية، فقد كانت هذه الصفقات إلى جانب فوائدها المالية الغزيرة- كفيلاً بتحقيق استمرار أمد الحرب .

والغريب أنه بمقدار ما كان العراقيون سعداء بهذه الفرصة لبناء قوتهم العسكرية ، فإن تساؤلاتهم عن طول أمد الحرب و " متى تجيء نهايتها؟ " و " كيف؟ " راحت تلح عليهم بشكوك لا تهدأ .

كان نزيف الحرب في الدم غالياً، وكان نزيف الحرب في المال مرهقاً .

كل ذلك وميادين القتال تزداد ضراوة ، والأعوام تجيء وتذهب وطاحونة الحرب دائرة .

كانت وقائع فضيحة " إيران- كونترا " قد تركت تأثيراً عميقاً على التفكير الرسمي العراقي . وقد اعتبرت دليلاً حاسماً على وجود مؤامرة تستهدف العراق تشترك فيها كل من الولايات المتحدة وإسرائيل وبريطانيا . بل ووصل البعض إلى حد اتهام أطراف عربية بالضلوع في هذه المؤامرة . وقد حدث سنة ١٩٨٦ أن رئيس إحدى الدول (ولا داعي لتسميته الآن لأسباب مختلفة) قام بزيارة للعراق وأسر للرئيس " صدام حسين " بأنه سمع من السفير الأمريكي في بلاده أن هناك تفاهماً بين الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة العربية السعودية والكويت للحيلولة دون انتصار عراقى في الحرب ضد إيران ، لأن العراق إذا خرج من الحرب منتصراً فإنه سوف يثير في المنطقة مشاكل لا حدود لها ، وأن هؤلاء الأطراف الذين تحدث عنهم السفير الأمريكي إلى رئيس الدولة الذى نقل الرواية - مستعدين لكل الاحتمالات حتى وإن أدت إلى تقسيم العراق . وأضاف رئيس الدولة المعنية في حديثه مع الرئيس " صدام حسين " قوله انه في زيارة له للسعودية أثار الرواية مع الملك " فهد " ، وأن الملك " فهد " نفاها له بشدة .

ويبدو أن الرواية بأكملها شغلت الرئيس " صدام حسين " الذى رأى أن يقطع الشك باليقين ، فأرسل مبعوثاً خاصاً لمقابلة الملك " فهد " وليروى له ما حدث . وكان الملك " فهد " مرة أخرى قاطعاً في نفيه للرواية برمتها، ثم أضاف إلى النفي نصيحته للعراق بأن يحاول الدخول مع واشنطن في حوار مباشر لإزالة شكوك متبادلة يراها تتراكم في الأجواء بين البلدين (يقصد العراق والولايات المتحدة الأمريكية) ولا يرى مصلحة فيها لطرف . وأضاف الملك إنه " أما وقد انتهت الحرب العراقية الإيرانية وكانت نهايتها بانتصار العراق ، فإن الفرصة ملائمة للعراق ليعيد بناء نفسه ويسترد عافيته في جو من الهدوء والصفاء . "

وفي أكتوبر ١٩٨٩ توجه السيد " طارق عزيز " نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي- إلى واشنطن والتقى مع " جيمس بيكر " وزير الخارجية الأمريكي ، ثم التقى والرئيس " جورج بوش " نفسه ، ودار حوار صريح بين الطرفين . ويبدو أن الزيارة كانت ناجحة ، فإن الرئيس الأمريكي بعدها أصدر توجيهها داخليا يطلب فيه إلى إدارته أن تحرص على تنمية علاقات طبيعية مع العراق ، قائلاً فيه : " إن ذلك قد يساعد على تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط " . ثم عاد الرئيس " بوش " بعد ذلك فأصدر أمراً رئاسياً في ١٦ يناير ١٩٩٠ جاء فيه " إن زيادة حجم التجارة مع العراق يمكن أن تكون مفيدة للمصالح الأمريكية " . وكان " بوش " محقاً ، ففي تلك الفترة من أواخر سنة ١٩٨٩ وأوائل سنة ١٩٩٠ كانت الشركات الأمريكية قد حصلت على عقود مغرية في العراق ، بما في ذلك واحدة من أكبر شركات المقاولات الأمريكية وهي شركة (بكتيل) حصلت على عقود في العراق تصل قيمتها إلى حوالي ١٢٠٠ مليون دولار . وبدا أن العراق من جانبه يحاول أن يساعد توجهاً ببناء تصور أنه لمح بواورها في واشنطن ، وأراد أن يدعمها بعقود مغرية للشركات الأمريكية.

وأكثر من ذلك ، فإن العراق في أكتوبر ١٩٨٩ خطا من جانبه خطوات اعتبرت ايجابية في تقدير السياسة الأمريكية. فقد أوقف معوناتة العسكرية للواء " ميشيل عون " في لبنان ، واشترك في مؤتمرات لنزع السلاح في جنيف، أحدهما مخصص لنزع الأسلحة الكيماوية حضره العراق كمراقب . كذلك اتخذ العراق موقفاً بدأ مرناً في محاولات الوصول إلى تسوية للصراع العربي الإسرائيلي - إذ أعلن أنه يترك لدول المواجهة مثل مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية- حرية الحركة في هذه المحاولات.

ولم يقدر لشهر العسل المنتظر أن يدوم طويلاً ، ذلك لأن هناك عناصر كثيرة في الولايات المتحدة لها أغراض متباينة ، ولها سياسات مختلفة ، وهي قادرة - سواء في الكونجرس أو في وسائل الإعلام - على التأثير في توجهات الرأي العام ، وفي مجريات الحوادث . ويبدو على نحو آخر أن هناك جهات نافذة في الولايات المتحدة يناسبها على نحو ما أن تبحث عن " وحش أسود " في الشرق الأوسط تركز عليه حملاتها بحق أو بغير حق .

كانت الحملات في يوم من الأيام مركزة على " آية الله الخميني " ، ثم انتقل التركيز إلى العقيد " معمر القذافي " ، ثم انتقل مرة ثالثة إلى الرئيس " حافظ الأسد " . وطوال الوقت كان " ياسر عرفات " هدفاً مستباحاً ، بل إن الحملات وصلت إلى الملك " فهد " نفسه الذي تقصده الصحافة الأمريكية لفترة من مطلع الثمانينات . وزادت الحملات إلى درجة جعلت الملك " فهد " يستدعي الأمير " بندر بن سلطان " سفير السعودية في واشنطن ، وهو يملك شبكة علاقات اجتماعية واسعة في واشنطن، ويطلب منه التعاقد مع إحدى مؤسسات العلاقات العامة لكي تقوم بحملة لحسابه تحسن فيها صورته أمام الرأي العام الأمريكي .

وفي الشهور الأولى من سنة ١٩٩٠ كان التركيز كله في وسائل الإعلام الأمريكية المختلفة على الرئيس " صدام حسين " ، وراحت الأجواء تتلبد ، وراح الملك " فهد " والرئيس " مبارك " والملك " حسين " ، كل منهم بدوره يحاول تلطيف الأجواء في واشنطن .

وكانت إسرائيل طوال الوقت على الخط ، وتركيزها بالدرجة الأولى على القوة العسكرية العراقية التي خرج بها العراق بعد انتصاره في الحرب مع إيران .

في الشهور الأولى من سنة ١٩٩٠ بدا أن حرب الكلمات قد تحولت إلى حرب أعصاب ، و أن حرب الأعصاب قد تتحول إلى حرب كراهية ، وأن حرب الكراهية يمكن أن تؤدي إلى حرب دم ، وكانت التعقيدات تتلاحق يوماً بعد يوم تقريباً :

٥ في يوم ١١ فبراير ١٩٩٠ قام " جون كيلي " مساعد وزير الخارجية الأمريكية بزيارة لبغداد ، والتقى بالرئيس " صدام حسين " ، وجرى استعراض لمسار العلاقات بين البلدين تميز - طبقاً لمحضره - بروح من المصالحة . فقد لاحظ الرئيس " صدام حسين " وجود حملات منظمة توجه ضد العراق وقيادته . وحاول " جون كيلي " أن يشرح طبيعة الحياة السياسية في بلد مفتوح مثل الولايات المتحدة ، وأبدى الرئيس " صدام حسين " تفهماً ، ولكنه نبه إلى أن الحملات زادت عن الحد وأنها تركز على جهود يبذلها العراق للتطور التكنولوجي . وعندما قاربت المقابلة نهايتها قال " جون كيلي " للرئيس العراقي " إنه حرصاً على روح المصالحة التي سادت لقاءهما، يريد أن يلفت نظر الرئيس إلى أن التقرير السنوي الذي تصدره وزارة الخارجية الأمريكية عن حالة حقوق الإنسان في العالم سوف ينشر الأسبوع القادم ، والتقرير يحوى انتقاداً للعراق ، وهو يرجو أن يقبله الرئيس بصدر رحب " . ورد الرئيس " صدام حسين " قائلاً : " نحن لا نغضب من النقد إذا كان بناء ولايستهدف التشهير " . [تقرير مساعد وزير الخارجية الأمريكية كما عرضه امام لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس في أبريل ١٩٩٠] .

وأراد " جون كيلي " فيما يبدو من هذه الملاحظة أن يهيب ذهن القيادة العراقية للتقرير قبل صدوره ، حتى لا تفاجأ بنشره وتعتبره جزءاً من الحملة ضدها في واشنطن . وأذيع التقرير فعلاً يوم ١٥ فبراير، وكانت المشكلة أن إذاعة صوت أمريكا باللغة العربية لم تكتف بإذاعة التقرير وإنما أعقبته بتعليق طويل قدمت له بأنه يمثل وجهة نظر وزارة الخارجية الأمريكية : وكان التعليق قاسياً وحاداً في لهجته . ولم تقف الأمور عند هذا الحد لأن وزارة الخارجية العراقية اتصلت بالسفارة الأمريكية في بغداد تقول لها ما مؤداه أن صدور التقرير نفسه كان متوقعا ، وأما صدور تعليق عن وزارة الخارجية بهذه اللهجة فإنه مخالف لروح المصالحة التي سادت الاجتماع بين الرئيس " صدام حسين " ومساعد وزير الخارجية ، بل وهو متناقض أيضاً مع فكرة التحذير المبكر الذي قدمه " جون كيلي " . وردت السفارة الأمريكية في بغداد في اليوم التالي قائلة ما مؤداه أنها مكلفة بالاعتذار عن لهجة التعليق المعبر عن وزارة الخارجية ، و " الحقيقة أن الخطأ حدث لأن هذا التعليق كان للإذاعة بلغات أخرى . غير اللغة العربية ، وقد أخطأت إذاعة صوت أمريكا بإذاعته " . وعندما نقل هذا التفسير إلى الرئيس " صدام حسين " ، كان تعليقه أنه لا يفهم من هذا التفسير إلا " أن المسألة سياسة ذات وجهين " .

٥ وفي يوم ١٧ فبراير كان هناك اجتماع لوزراء خارجية دول مجلس التعاون العربي في بغداد، واستقبل الرئيس " صدام حسين " وزراء الخارجية الأربعة لدول مجلس التعاون ، وانتهز الفرصة

فيما يظهر ليرد على التعليق الأمريكي بصدد حقوق الإنسان ، واختار أن يركز على التواجد العسكري البحري المتزايد في الخليج قائلا " انه كان مستعداً لفهم أسباب هذا التواجد أثناء معارك الحرب العراقية الإيرانية، وأما بعد انتهاء هذه الحرب وزوال الأخطار عن الملاحة في الخليج فإن استمرار الأساطيل الأمريكية في مياهه، وزيادة هذه الأساطيل لا تعنى الا أنها تهديد بالقوة مائل قرب " شواطئنا " .

O وفي يوم ١٩ فبراير أعلنت واشنطن أنها ألقت القبض على مواطن عراقي في كاليفورنيا متهم بالشروع في قتل ، وكان المستهدف بالمحاولة مواطن عراقي آخر لاجيء في الولايات المتحدة . ثم أعلنت واشنطن أن المتهم كان على صلة بالبعثة العراقية الدبلوماسية لدى الأمم المتحدة ، وبناء عليه أصدرت أمرا بطرد أحد الدبلوماسيين العراقيين من نيويورك . وردت بغداد في نفس اليوم بطرد دبلوماسي أمريكي من سفارة الولايات المتحدة في بغداد .

O وفي يوم ٢٠ فبراير أعلنت إسرائيل أنها اكتشفت وجود وحدات عسكرية عراقية في الأردن، وأضافت للإعلان أنها لا تنوى السكوت على أي تواجد عراقي عسكري في الأردن . وفي هذا الوقت قامت طائرات أمريكية بالاستطلاع في الأجواء العالية في المنطقة، ثم أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أنها اكتشفت وجود ستة قواعد صواريخ عراقية قرب قاعدة " ه ٢ " الجوية الأردنية . وانتهزت إسرائيل فرصة الإعلان الأمريكي وكثفت حملتها .

وكان الكونجرس في حالة فوران شديد، وإذا مجلس الشيوخ الأمريكي يقر في جلسة لم تستغرق أكثر من ساعتين- بوقف مبيعات القمح الأمريكي إلى العراق . وتصورت بغداد لعدة أيام أن القرار دعائي أكثر مما هو واقعي ، ثم فوجئت بتوقف شحنات القمح لأن الحكومة الأمريكية لا تستطيع أن تخالف قانونا أقره الكونجرس .

O وفي يوم ٩ مارس ألقت السلطات العراقية القبض على صحفي إيراني يحمل جواز سفر بريطانيا، ويعمل مراسلا لجريدة " الأوبزرفر " ، واسمه " فارزاد بازوفت " . وقد قبض عليه بعد أن قام بزيارة بدت مريبة دخل فيها منطقة عسكرية محظورة ، والراجح انها كانت تضم مجمعا لصناعة الصواريخ . واتهمته السلطات العراقية بالتجسس، وقدمته للمحاكمة ، وأذاعت على التلفزيون اعترافا كاملا بصورته وبصوته . وقامت القيامة في الصحافة البريطانية وفي الصحافة الأمريكية وراءها تدافع عن " بازوفت " ، وتتهم العراق بتلفيق التهمة له . والواقع أن شخصية " بازوفت " كانت مريبة ، فقد خرجت أسرته من إيران بعد الثورة الإسلامية ، وقصدت إلى لندن، وبعد سنتين اثنتين من وصولها قبض على " بازوفت " وعمره في ذلك الوقت ٢٤ سنة، واتهم بالاشتراك في سرقة بنك ، وحكم عليه بالسجن سنتين . ثم خرج ، ولم تمض غير سنوات قليلة إلا وقد أصبح حاملا لجواز سفر بريطاني ، ومراسلا لصحيفة " الأوبزرفر " .

وجرت محاولات واسعة في الغرب للضغط على العراق للافراج عنه، لكن الحكم صدر عليه بالاعدام ، ونفذ فيه بالشنق فعلا يوم ١٥ مارس .

وتصاعدت حدة الحملات في الغرب كله ضد العراق ، وأطلقت صحيفة " الأوبزرفر " على الرئيس " صدام حسين " ، وصف " جزار بغداد " . ورد العراق بحملات من نفس النوع .

O وفي يوم ٢٢ مارس اغتيل في بروكسل الدكتور " جيرالد بول " وهو خبير في صنع مدافع ضخمة، وكانت الإشاعات تحوم حول " جيرالد بول " ، تتهمه بأنه قدم للعراق تصميمات مدفع عملاق أشرف بنفسه على تصنيع أجزاء منه في بريطانيا تحت دعوى أن ما يجري تصنيعه هو مواشير ضخمة من الصلب يحتاجها أحد مشروعات البترول العراقية . وقد كان أول تعليق لأفراد أسرة الدكتور " بول " هو قولهم إن " الموساد " (المخابرات الاسرائيلية) هي التي قتلتها، وأنه تلقى تهديدات بقتله قبل شهر ، وأطلع أسرته عليها ، وقال لهم إن " الموساد " وراءه .

وعلت الحملة على العراق الذي يستخدم العلماء الغربيين في صنع مدافع عملاقة ، وفي تطوير نظم صواريخ لأنه يعد لحرب مع إسرائيل ، ولم يتحدث أحد عن الإرهاب الذي راح ضحيته واحد من أشهر علماء الغرب .

O وفي يوم ٢٧ مارس كان الرئيس " صدام حسين " قد قام بزيارة استغرقت ساعات لمنطقة " حفر الباطن " في السعودية حيث قابل فيها الملك " فهد " أثناء رحلة صيد كان الملك يقوم بها هناك . وكان لدى الرئيس " صدام حسين " شكوى من الكويت ، لأن الكويت زادت إنتاجها من البترول عن الحصص المقررة لها طبقاً لقرارات " الأوبك " ، وهذا يؤدي إلى خفض أسعار البترول ، وبالتالي يؤثر على اقتصاديات العراق في وقت يتعرض فيه لضغوط من كل جانب . وكان رأى الملك " فهد " : " إن الإخوان في الكويت يضررون حتى بمصالح السعودية بانتاجهم الزائد عن حصتهم ، ولكنه على اتصال بهم ، وسوف يحاول اقناعهم بالالتزام بحصة " الأوبك . "

وتطرق الرئيس " صدام حسين " بعد ذلك إلى الموقف الأمريكي من العراق ، وأبدى شكوكه في أن الولايات المتحدة تضمّر شراً للعراق . وكان تعليق الملك " فهد " : " إنه يعرف الرئيس " جورج بوش " شخصياً ، ويعرف أنه " رجل طيب " ، ثم إن الرئيس " بوش " يزهو الآن بانتصار الولايات المتحدة في معركتها العقائدية والاستراتيجية ضد الاتحاد السوفيتي الذي انهار ، وهو في هذا الوضع آخر من يرغب في تحويل الانظار عن انتصاره في أوروبا إلى جهة أخرى في الشرق الأوسط . "

O وفي يوم ٢٨ مارس أعلنت السلطات البريطانية أنها عثرت على شحنات من أجهزة " الكريبتون " التي تستخدم في التفجيرات النووية . ثم أعلنت هذه السلطات أن هذه الشحنات كانت متجهة للعراق ، وأنها قامت بمصادرتها . وفي نفس اليوم وقف الرئيس " صدام حسين " في اجتماع علني ، وقد وضع أمامه على المنصة مجموعة من أجهزة " الكريبتون " - قائلاً " إنها أجهزة بريئة تستعمل في بعض الصناعات البتروكيمياوية ، وإن العراق ينتجها فعلاً ، ولا يحتاج أن يستوردها من الخارج ، - مضيفاً لهذا قوله " إن القصة كلها ملفقة بتنسيق بين مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي (F.B.I) وإدارة المخابرات البريطانية ، وأن الهدف منها هو التشهير بالعراق . "

O وفي يوم ٢٩ مارس أعلنت السلطات البريطانية أنها عثرت على قطعة من مواسير المدفع العملاق الذي تتردد الأقاويل من حوله وأنها صادرتها ، وأنها تحذر العراق من التورط في مغامرات من هذا النوع .

O وفي يوم ٣٠ مارس أعلن الجنرال " اوهود باراك " رئيس أركان حرب الجيش الإسرائيلي الجديد- " أن إسرائيل لا بد أن تكون جاهزة لضربة وقائية ضد العراق في أي وقت تشعر فيه أن قوته خطر عليها " . ثم تبعه " اسحاق شامير " رئيس وزراء إسرائيل إلى ساحة التهديد بقوله : " إن إسرائيل سوف تهاجم العراق إذا أحست انه اقترب من انتاج أسلحة نووية " .

O وفي يوم أول ابريل رد الرئيس " صدام حسين " بخطابه المشهور الذي قال فيه " إننا سنرد على إسرائيل إذا استعملت ضدنا أسلحة نووية " . ثم أقسم بعد ذلك في خطابه أنه " إذا تعرض العراق لهجوم نووي إسرائيلي ، فإنه سوف يستعمل أسلحة متطورة تحرق بالنار نصف إسرائيل " .

وتصاعدت حدة الموقف بطريقة تثير القلق عندما أطلقت إسرائيل في يوم ٣ ابريل قمرًا صناعياً للتجسس العسكري أطلق عليه اسم " أوفوك " (وهي كلمة عبرية تعني أفق) .

واتصل الملك " فهد " بالرئيس " صدام حسين " مبدئياً خشيته من تصاعد حدة الحملات والحملات المضادة على هذا النحو ، وأثناء الحديث بينهما اقترح الملك " فهد " على الرئيس " صدام حسين "

أن يبعث برسائل تطمين إلى كل من الرئيس " بوش " ، والسيدة " مارجريت تاتشر " رئيسة وزراء بريطانيا . ووافق الرئيس " صدام حسين " واقترح على الملك أن يرسل إليه الأمير " بندر " سفير المملكة العربية السعودية في الولايات المتحدة ليكون رسوله إلى " بوش " و " تاتشر " . وبالفعل وصل الأمير " بندر " يوم ٥ ابريل إلى مدينة " سرسك " فى الموصل حيث كان الرئيس " صدام حسين " هناك ، واجتمع به ودار بينهما ، حديث طويل .

وفي نفس الوقت كان هناك آخرون فى العالم العربي يحاولون تهدئة الأمور و الإمساك بزمامها قبل ان يفلت . وفي ذلك الوقت قام الرئيس " حسني مبارك " باتصال مع الرئيس " بوش " لطمأنته إلى ان الرئيس " صدام حسين " رجل سلام . كذلك بعث الرئيس " مبارك " بنفس الرسالة إلى إسرائيل طالبا عدم تصعيد الموقف لأن الأمور على هذا النحو سوف تؤدي إلى عواقب خطيرة . ثم وجد الرئيس " مبارك " أن الأمر يقتضي علاجاً أوسع ، وفي ٨ ابريل أعاد تأكيد اقتراح مصري مطروح منذ سنوات يجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية .

----- ٣ -----

فى ذلك الوقت من شهر ابريل ١٩٩٠ زار القاهرة وفد من أعضاء الكونجرس يرأسه السناتور " روبرت دول " زعيم الأعضاء الجمهوريين فى مجلس الشيوخ . والقى الوفد مع الرئيس " حسني مبارك " وكان الموضوع الذى ركز عليه أعضاء الوفد جميعاً ، بما فيهم " روبرت دول " نفسه- هو القلق من برنامج التسليح العراقى ، وبالذات فى المجال غير التقليدى . وتحدث الرئيس " حسني مبارك " طويلاً فى هذا الموضوع شارحاً أن هناك مبالغاة مقصودة فيه من بعض الأطراف ، كما أن القادة السياسيين للولايات المتحدة لا يبذلون جهداً للتعرف مباشرة على وجهة نظر العراق ، وأن اتصالاتهم المباشرة مع بغداد قليلة . ثم توقف لحظة وقال موجها كلامه مباشرة لـ " روبرت دول " : لقد خطر لى الآن ونحن نتحدث أن أقترح عليكم جميعاً (وأشار إلى باقى أعضاء الوفد) أن تتوجهوا إلى بغداد، وأن تقابلوا الرئيس " صدام حسين " شخصياً، وأن تتحدثوا معه فى كل ما تشاءون " . وأبدى السناتور " دول " ملاحظة مؤداها " أن زيارة بغداد لم تكن ضمن برنامج الوفد " . ورد الرئيس " مبارك " بأن " القضية كبيرة ، وعلى أى حال فإنكم تستطيعون أن تذهبوا وتجبنوا فى ساعات " . وفكر السناتور " دول " ثم قال للرئيس " مبارك " ما مؤداه " إنه يحتاج أن يتشاور مع زملائه فى الوفد فى الاقتراح ، وحتى إذا استقر رأيهم على قبوله، فهو يرى من الأنسب ألا يقوم به إلا بعد استطلاع رأى الرئيس " بوش " ، فهو لا يريد أن تتقاطع الخطوط . - وقال الرئيس " مبارك " إنه يحاول من جانبه أن يستطلع رأى الرئيس " صدام حسين " ليعرف مدى استعدادة لاستقبال الوفد فى ظرف ساعات ، فقد تكون لديه ارتباطات لا يستطيع تأجيلها. " وأضاف الرئيس " مبارك " : " إنه واثق أن ذلك هو السبب الوحيد الذى يمكن أن يمنع الرئيس " صدام " من مقابلة الوفد لأنه من الأساس يعرف مبلغ حرصه على تخفيف حدة التوتر فى علاقته مع الولايات المتحدة الأمريكية. "

وهكذا تم الاتفاق على أن يتوجه وفد الكونجرس مع السفير الأمريكى فى القاهرة وقتها " فرانك ويزنر " إلى السفارة الأمريكية ، وهناك يتصلون عن طريق تليفون مأمون بالرئيس " بوش " فى البيت الأبيض ، ويتشاورون معه ، ثم يكون على السفير " فرانك ويزنر " أن يبلغ قرارهم النهائى

إلى الرئيس " مبارك " ويكون هو (الرئيس " مبارك ") قد علم من الرئيس "صدام حسين " بإمكانية لقائه مع الوفد .

واتصل الرئيس " مبارك " بالرئيس " صدام " الذى كان مازال فى الموصل ، وأبلغه بمجمل حوارهم مع الشيوخ والنواب الأمريكيين ، مضيفاً " إنه يرى اللقاء مفيداً لأن الكونغرس عنصر رئيسى مؤثر فى صنع القرار الأمريكى " . ووافق الرئيس " صدام " على الفور قائلاً " إنه سينتظر إبلاغه بالموعد الذى يستطيع فيه الوفد أن يطير إلى " سرسك " مباشرة من القاهرة. "

وفى تلك الأثناء كان الوفد فى طريقه للسفارة الأمريكية للاتصال بالرئيس " بوش " ، وأثناء الطريق إلى السفارة كان أعضاء الوفد يناقشون اقتراح اللقاء مع الرئيس " صدام حسين " وكان رأى بعض أعضائه أن الوفد إذا ذهب إلى مقابلة الرئيس " صدام حسين " - فإنه يجب أن يكون فى وضع يجعل رأيه معروفاً مسبقاً بحيث لا تجرهُ المناقشات بعيداً . ودارت مناقشة حول الوسيلة التى يستطيع بها الوفد أن يحقق ذلك ، واستبعد على الفور اقتراح بإعلان بيان صحفى من الوفد قبل المقابلة لأن ذلك قد يؤدى إلى نسفها . ثم اقترح السناتور " دول " أن يكون تسجيل رأى الوفد المسبق عن طريق خطاب مكتوب يقدمه أعضاء الوفد إلى الرئيس " صدام حسين " فور بدء المقابلة. وبالفعل فإن السناتور " دول " كتب مشروعاً لهذا الخطاب وافق عليه الوفد، ثم تولى السفير " فرانك ويزنر" طلب مستشار الأمن القومى الجنرال " برنت سكوكروفت " وأبلغه بما حدث. ورد عليه " سكوكروفت " بأنه سيذهب الآن لمكتب الرئيس ، وسيطلب إلى مكتب الاتصالات بالبيت الأبيض أن يحول المكالمات هناك حتى يستطيع السناتور " دول " أن يتحدث للرئيس " بوش " وجرى ذلك بالفعل ، وراح السناتور " دول " يشرح للرئيس " بوش " تفاصيل حوار وفد الكونغرس مع الرئيس " مبارك " ، ثم مداولات الوفد بشأن بيان مسبق يعلن به وفد الكونغرس موقفه ويسجله منعاً لآى التباس . ولم يكن لدى الرئيس " بوش " اعتراض ، وقد طلب من السناتور " دول " أن يقرأ عليه نص الخطاب الذى أعده ليسلمه للرئيس " صدام حسين " فى بداية المقابلة . وقرأه السناتور " دول " على التليفون ، وكان الرئيس " بوش " يسمع باهتمام ، وكانت له ملاحظة على إحدى العبارات ، ثم استدرك قائلاً للسناتور " دول " : " بوب (اختصاراً لاسم " روبرت ") إننى أريدك أن تعيد قراءة هذا النص مرة أخرى لبرن (اختصاراً لاسم " برنت سكوكروفت ") . وعاد السناتور " دول " يقرأ نص الخطاب ، وكان نص الخطاب كما يلى:

○ عزيزنا الرئيس صدام حسين

رئيس الجمهورية العراقية

اننا نقدر استعدادكم لاستقبالنا خلال شهر رمضان " المقدس " وخاصة بهذه السرعة . ولقد أتينا إلى بغداد وفداً من الكونغرس يمثل الحزبين السياسيين الرئيسيين فى الولايات المتحدة، وذلك تعبيراً عن اقتناعنا بأن العراق يقوم بدور أساسى فى الشرق الأوسط . إننا نرغب فى أن يتحقق تحسن طيب فى العلاقات الثنائية بين بلدينا.. وقد اتضح لنا أننا لن نستطيع تحقيق هذه الرغبة وحل الخلافات الخطيرة القائمة بيننا إذا نحن لم نتحدث أليكم بوضوح، وأخفقنا فى استغلال هذه الفرصة السانحة لنا للتحدث اليكم مباشرة بوضوح وصراحة.

وانطلاقاً من هذا، فإننا نعتقد أنه من أهم الأمور أن نعبر لكم مباشرة عن قلقنا العميق والشديد إزاء سياسات ونشاطات تقوم بها حكومتكم، ونعتقد من جانبنا أنها تمثل مانعا يعوق قيام علاقات متطورة بين بلدينا.

إننا نعرف أن بلدكم خرج للتو من حرب طويلة وباهظة التكاليف ، وقد تركت هذه الحرب عندكم قلقاً عميقاً بشأن أمن بلادكم- لكننا لانكون مبالغين إذا قلنا لكم أننا نخشى أن مساعيكم لتطوير قدرات نووية وكيمياوية وبيولوجية تعرض أمن بلادكم لخطر جدى بدلا من أن تعزز هذا الأمن ، كما أنها تهدد دولا أخرى في المنطقة وتثير اضطرابا خطيرا فى كل أنحاء الشرق الأوسط . ان تصريحاتكم الأخيرة التي هددتم فيها باستخدام الأسلحة الكيماوية ضد اسرائيل قد أحدثت قلقا كبيرا لدى كل دول العالم ، ومن مصلحتكم ومصلحة السلام فى الشرق الأوسط أن تعيدوا النظر فى هذه البرامج الخطيرة ، وتكفوا عن الاستمرار فيها ، وكذلك أن تكفوا عن التصريحات الاستفزازية. اننا نريد أن نعرب عن جزعنا بشأن النشاطات الارهابية التي أدت إلى طرد أحد أفراد بعثتكم الدبلوماسية فى الأمم المتحدة متهماً فى مؤامرة قتل ، وإننا نود القول بأنه إذا ما أريد لعلاقات بلدينا أن تتحسن ، فإن نشاطات من هذا النوع يجب ألا تتكرر ثانية.

وفي النهاية فإننا نحثكم يا سيادة الرئيس أن يكون لكم إسهامكم النشط والبناء فى عملية السلام الجارية الآن بين مصر وإسرائيل وممثلين عن الشعب الفلسطيني برعاية حكومة الولايات المتحدة .
سيادة الرئيس

إننا نشكركم مرة أخرى لاستقبالكم لنا اليوم ، ونتطلع إلى تبادل حر للأراء والأفكار فى اللقاء .
(إمضاءات)

سناتور دول - سناتور سيمون - سناتور ماكلور
سناتور متبيرت- سناتور ميتزن بوم

وطلب " سكوروفت " من السناتور " دول " أن ينتظر لحظة على التليفون ، ويبدو أنه أرادها فرصة لتشاور سريع مع الرئيس " بوش " الذى تناول سماعة التليفون بعدها قائلاً للسناتور " دول " إنه " يوافق ويتمنى للوفد رحلة موفقة " . ثم طلب أن يتحدث إلى كل عضو من أعضاء الوفد ، ويسمع منه تعليقه، وتم له ما أراد .

وسافر الوفد بطائرته الخاصة من القاهرة إلى " سرسك " . وكان فى استقباله السيد " طارق عزيز " نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية . وفى الطريق من المطار إلى قصر الضيافة الذي تقرر أن يجري فيه لقاء الوفد مع الرئيس " صدام حسين " ، أثار السناتور " دول " مع السيد " طارق عزيز " رغبة الوفد فى تحسين العلاقات بين البلدين ، وأشار إلى أن ذلك هو الدافع الحقيقى الذي جعل الوفد يقبل اقتراح الرئيس " مبارك " . ثم أخرج من جيبه تقريرين صحفيين : أولهما منقول من محطة تليفزيون " إن . بي . سي . " ، وهو يدور حول نشاط العراق فى مجال تطوير الأسلحة البيولوجية، والتقريب الثانى يحوى ملخصاً لما نقلته بعض وكالات الأنباء عن اقتراحات قدمت إلى الكونجرس بفرض عقوبات على العراق إذا لم يتوقف عن برامج صنع أسلحة متطورة. وكان تعليق " طارق عزيز " هو ان الوفد سيسمع كل شىء من الرئيس " صدام حسين " عندما يلقاه . وكانت السيارات قد وصلت فعلاً إلى مدخل قصر الضيافة .

وبدأت وقائع اللقاء . دخل الرئيس " صدام حسين " يصافح أعضاء الوفد مرحباً بهم فى العراق ، ثم بدأ السناتور " دول " على الفور فسلم الرئيس " صدام حسين " نسخة من الخطاب الذى كتبه ، ثم

أخرج في نفس الوقت ترجمة عربية له جرى إعدادها على الأرجح بواسطة السفارة الأمريكية بالقاهرة - وناولها للمترجم العراقي الذي كان حاضرا لترجمة الحديث بين الوفد الأمريكي والرئيس العراقي- طالباً منه أن يقرأها لكي تسجل بنصها في محضر الجلسة ، وقرأها المترجم ، وكان الرئيس " صدام حسين " يستمع صامتا.

وعندما انتهى المترجم من قراءة نص الرسالة أحس السناتور " دول " أنه مطالب بنوع من الشرح لمهمة الوفد ، فراح يروي للرئيس " صدام حسين " تفاصيل لقائهم بالرئيس " مبارك " ، واتصالاتهم بالرئيس " بوش " وبمستشاره لشئون الأمن القومي " سكوكروفت " ، ثم قال " إن الرئيس " بوش " يعلق أهمية كبيرة على هذه الزيارة ، وقد أبدى ارتياحه لقيامنا بها . " ثم تدخل السيناتور " ماكلور " في الحديث قائلاً للرئيس " صدام حسين " : " إننا نحن الخمسة أعضاء بارزون في الكونجرس ، وإذا جمعنا خبراتنا نحن الخمسة في الكونجرس فسنجد أنها تصل إلى ٧٥ سنة خبرة . خبراتنا طويلة ونحن نريد أن نوظفها في خدمة هذه الزيارة . إن الرئيس " بوش " قال لنا حين تحدث إلينا أمس إنه يريد تحسين علاقاتنا مع بلادكم ومع حكومتكم ، ولكن هناك أسباب خطيرة تدعونا إلى القلق ، وربما تكون لكم أيضاً أسبابكم في القلق ، وعلى أي حال فإننا جننا هنا بدون أي أحكام مسبقة ، ونريد ان نسمع منكم . "

وبدأ الرئيس " صدام حسين " يتكلم ، فقال طبقاً لمحضر الجلسة :
" أنا مسرور من قولكم بأنكم لم تأتوا بأفكار مسبقة تمنعنا من التفاعل مع الحقائق كما هي . "

ثم استطرد الرئيس " صدام حسين " إلى مقدمة عن أهمية الفهم المتبادل بين أطراف مختلفين حتى وإن تفاوتت أحجامهم . ثم وصل ليقول : " أنا أشكركم لهذه الصراحة التي وردت على لسانكم ، وأعتبر أن الصراحة مفتاح للمستقبل القائم على وضوح كاف ، وأقول لكم إننا لا نزعل من الصراحة لأن الصراحة تقدم لنا خدمة في ميدانين على الأقل : تدلنا عندما نخطيء ، وتدلنا عندما نصيب. واعتقادي أن العراقيين السياسيين والأمريكان السياسيين بحاجة لأن يتعرف بعضهم على بعض في جوانب أساسية من الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية ، لأن هذا التعرف لا غنى عنه كخلفية لاستنتاجات صحيحة . إذن مثلما أنتم قلقون من أخبار تصلكم عن العراق وسياسات تنتقدونها - نحن أيضاً قلقون من اخبار تصلنا عن الولايات المتحدة الأمريكية وسياسات تنتهجونها. "

ثم مضى الرئيس " صدام حسين " يقول " إن بعض الغربيين يخلط أحياناً فيتصور أن أيا من العرب عندما يتحدث عن الأمة العربية وكأنه يبحث عن الزعامة للأمة العربية . ومع أننا لا نجد إنسانياً وديمقراطياً أن مثل هذا الباب ينبغي أن يوصد ، فإننا نود أن نوضح أننا نعتقد أن أي ضعف في أي حالة عربية كوننا أمة واحدة ، سينعكس سلبياً على الأقطار الأخرى . "

واستطرد الرئيس " صدام حسين " في شرح لحقيقة وحدة الأمة العربية ، ثم دار حوار بينه ، وبين السناتور " دول " مباشرة ، وطبقاً لمحضر الاجتماع فإن بعض المواقف في الحوار لمست كثيراً من القضايا الحساسة .

فقد قال الرئيس " صدام " : " نحن نعرف أن هناك حملة واسعة توجه ضدنا في أمريكا ، وفي دول أوروبا . "

ورد السناتور " دول " قائلاً : " ليس من الرئيس بوش ، هو قال لنا ذلك أمس . "

وقال الرئيس " صدام " : " نحن لم نطلب من العرب أن يشنوا حملة مقابلة ، وكان يمكن أن نفعل ذلك لكن الناس في كل مكان وقفوا ضد سياساتكم ، ألا تسألون أنفسكم لماذا؟- ألا تقولون أنكم تحترمون حرية الشعوب ؟ "

ورد السناتور " دول " : " هي فعلا قضية أساسية بالنسبة لنا " .

وتساءل الرئيس " صدام " : " ألا ينبئكم هذا بضرورة إعادة النظر في الأفكار والسياسات عندما تعرفون أن أن أمة بكاملها تعتبر الموقف الأمريكي- الإسرائيلي و الانجليزي ينطوي على استفزاز للأمة ككل ، وهو غير عادل تجاه العراق ؟ أنتم تعرفون وأنا أعرف بأن الاعلام الغربي أقوى من الاعلام العربي ، إذن يفترض بالإعلام الغربي أن يكون ضمن هذه الفترة التي حصلت فيها الحملة قد أقتع الرأي العام العربي بحججه ونواياه ، فإن لم يكن قد اقنع المواطن العربي ، فهذا يعنى وجود شيء ما ، وأن الحل ليس تقنيا وإنما يدخل ضمن مفهوم الحق والباطل . "

ورد السناتور " دول " : " مرة أخرى أؤكد لكم أن الحكومة الأمريكية ليست هي موجه الحملة . "

وقاطعه الرئيس " صدام " قائلاً : " على أية حال هي حملة في أمريكا . يقال إن العراق هدد إسرائيل ، مع أن الخطاب واضح ، وهو مترجم إلى الانجليزية . أنا قلت " إذا ضربت إسرائيل سنضربها " . إذن أنا قلت إذا ضربت ، إذا ضربت سنضربها ، وأنا أعتقد أن هذا موقف عادل ، وربما يساعد على السلام إذ قد تحجم إسرائيل عن الضرب عندما تعرف أنها ستضرب . كلامنا واضح ، مكتوب بالعربي ومكتوب بالانجليزية ومسجل صورة و صوتا ، فنحن لا نتراجع عن كلامنا ، فإذا ضربت إسرائيل واستخدمت الأسلحة الذرية ، فسنستخدم الكيمائي المزدوج . هذا هو موقفنا ، وليست هناك زيادة أو نقصان في هذا الموقف . أما أن يحلو للبعض القول إن العراق يهدد ، فنحن لا نعتذر عن تصريحنا الذي أطلقناه ، فهو واضح ، وعادل ، ودفاعي ، وهو حق .

أنا أعرف كذلك أن هناك فرقا بين أن تمتلك أسلحة وبين أن تستخدمها . وأنا أعتبر أنه من حق العرب أن يمتلكوا أى سلاح يمتلكه عدوهم . فالعراق لا يمتلك القنبلة الذرية ، ولو كان يمتلكها لأعلنها لنحفظ السلام ولنمنع إسرائيل من أن تستخدم القنبلة الذرية . ولكن لو أعلن بعد شهر أو الآن من أى دولة عربية بأنها تمتلك القنبلة الذرية ، لكنت والعراقيون اول من يعلن تأييده واحترامه لهذا العمل . "

ثم استطرد الرئيس " صدام حسين " في حديث طويل عن الصراع العربي الاسرائيلي ، وعن الرغبة الشديدة في الولايات المتحدة وإسرائيل في وضع القيود على التطور التكنولوجي العربي. وتدخل السناتور " دول " قائلاً " إن المضي في برنامج تسليح على النحو الذى يشاع عنه في العراق سوف يؤدي إلى موافقة الكونجرس على مشروعات أو قوانين أمامه قدمها بعض أعضائه بفرض عقوبات اقتصادية على العراق " . ورد الرئيس " صدام حسين " - وبدت لهجته عنيفة - قائلاً للسناتور " دول " : " لا تزعل من صراحتي ، أنت تقول لى إن بعض أعضاء الكونجرس قد

يطرح عقوبات على العراق ، وأريد ان أسألك على أى شيء تعاقبون العراق ، وبأى شيء تعاقبون العراق ؟ "

ووصل الحديث إلى نقطة أثار فيها السناتور " دول " موضوع استخدام الغازات ضد الأكراد في شمال العراق ، وبدا رد الرئيس " صدام حسين " عنيفاً وإن ظلت كلماته هادئة ، كما يظهر من نصها في محضر الجلسة . فقال للسناتور " دول " . " إذا لم تكن متعباً ، وإذا لم يكن أصدقاؤنا هنا متعبين ، فنحن نهيبء طائرات سميتية (هليكوبتر) وأضع امامكم خريطة للعراق ، وننزل في أي مدينة تعجبكم وخاصة المدن الكردية ، وقابلوا الناس وأسمعوا منهم " . ورد السناتور " دول " بأنه " لا يستطيع قبول هذا الاقتراح دون ان يناقشه مع زملائه على انفراد " . ثم استطرد السناتور " دول " يقول " اننا نريدكم أن تعرفوا أهمية العراق بالنسبة لنا ، أنتم البلد الثاني في الاحتياطي النفطي (بعد السعودية) ، وانتم ثاني اكبر بلد في المنطقة (بعد مصر) ، ودوركم مهم في عملية السلام لكل بلدان المنطقة وشعوبها . "

واستمر الحوار حول الأسلحة النووية والكيميائية لقرابة نصف ساعة ، ثم تدخل السناتور " ميتزن بوم " فنقل الحديث إلى مجال آخر قائلاً : " إننا نريدك أن تعرف يا سيادة الرئيس أن وزير الخارجية " بيكر " ووزير الخارجية " شيفرنادزه " أصبحا صديقين ، ويذهبان لصيد السمك سوياً في النهر ، وان الفيلد مارشال " أكراميف " والجنرال " كرو " رئيس الأركان الأمريكية يؤسسان الآن منظمة لبحوث السلام بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي " . ورد الرئيس " صدام حسين " قائلاً " لأن كليهما يريد السلام ولديكما الإرادة على السلام " . وتدخل " طارق عزيز " في الحوار لأول مرة فقال " مع الأسف لا يوجد في إسرائيل " جورباتشوف " . "

و لم تصل الزيارة إلى نتائج ملموسة ، ولكنها كانت على أي حال فرصة لحوار صريح بين القيادة العراقية ، وزعامة الكونجرس الأمريكي .

-----٤-----

على أن أثر الزيارة - على فرض أنها أحدثت أثراً- ما لبثت أت تبدد بسرعة . ففي الوقت الذي كان أعضاء الكونجرس الخمسة يغادرون فيه- " سرسك " كان الكونجرس الأمريكي قد أقر اقتراحاً بمشروع قانون يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل . و صحيح ان السناتور " دول " عقب على هذا القرار بقوله " إنه قرار غير موفق فى توقيتته ، وفي موضوعه " ، لكن هذا التصريح لم يغير من واقع الأمر شيئاً .

وبدا أن قرار مجلس الشيوخ الأمريكي بشأن القدس، ومشروع القرار الآخر المعروض عليه بشأن فرض عقوبات على العراق - قد زادا من تشجيع إسرائيل ، فوقف " شامير " يوم ١٤ أبريل يقول : " إن إسرائيل تحتفظ لنفسها بحرية العمل لتدمير قواعد الصواريخ العراقية " .

وكان الرئيس " صدام حسين " على موعد يوم ١٨ ابريل لمقابلة وفد عربي من اتحاد نقابات العمال العرب ، فانتهاز الفرصة ليقول : " إن أي هجوم إسرائيلي على العراق سوف يواجه بحرب شاملة لن تتوقف إلا بتحرير كل الأراضي العربية المحتلة " .

ويوم ١٩ ابريل أعلن قصر " الاليزيه " في باريس على لسان الرئيس " فرانسوا ميتران " قوله " إن فرنسا تؤيد جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة مجردة من الأسلحة النووية ، وأن الاعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن سوف يجتمعون لبحث هذا الموضوع " - وكان التساؤل المهم بعد هذا التصريح هو : مالذي سيفعله الأعضاء الدائمون الخمسة في شأن القوة النووية الوحيدة المؤكدة في المنطقة ، وهي إسرائيل .

ويوم ٢١ ابريل أعلنت بغداد أن طائرات الاستطلاع الأمريكية بما فيها طائرات من طراز " أو اكس " - قامت باستطلاع فوق العراق ، و اضاف الاعلان العراقي تفصيلات وافية عن المسار الذي اتخذته عملية الاستطلاع .

ثم أعلنت بغداد بعد أيام أنها تستخدم جهاز كمبيوتر عملاقاً في مشروعاتها للصواريخ . ونشرت بعض الصحف الأمريكية أن حكومة الولايات المتحدة تخشى من انها باعت للسعودية قبل عدة شهور جهاز كمبيوتر تنطبق عليه هذه المواصفات . وذهبت بعض الصحف - وبينها " نيويورك تيمس " إلى الظن أن السعودية قدمت هذا الجهاز إلى العراق . وبادرت المملكة بإصدار بيان ينفي أن شيئاً من ذلك حدث .

ويوم ٣ مايو عاد العراق إلى شكاويه المزمنة من الكويت بسبب انتاجها الزائد عن حصتها في اتفاقيات " الأوبك " وصدر بيان عراقي يقول " إن الاسعار الحقيقية للبتترول الآن - مع حساب انخفاض قيمة الدولار - تقل عما كانت عليه قبل ١٩٧٢ " . ثم أضاف البيان " إن العراق يتحمل مسؤوليات التعمير بعد حرب دامت مع ايران ثماني سنوات ، وكانت حرباً من أجل أمن الخليج كله ، وفي سبيل عروبتة " .

كان كل تعقيد في الجو المتأزم يسلم نفسه إلى تعقيد آخر أشد ، وكانت التعقيدات تتراكم فوق بعضها تلاحقاً .

ويوم ٣٠ مايو طرأ تصاعد كفي في الأزمة أضيف إلى كل التراكمات الكمية قبله .

فقد قام تنظيم فلسطيني يقوده " أبو العباس " بمحاولة للإغارة بمجموعة قوارب على الشواطئ الإسرائيلية في المنطقة بين عسقلان وتل أبيب . ولم تتجح المحاولة بل أدت إلى قتل وأسر ١٦ فدائياً فلسطينياً مسلحاً كانوا في القوارب التي رصدتها البحرية الاسرائيلية قبل أن تدخل المياه الإقليمية لإسرائيل ، وتابعتها، وظلت في انتظارها حتى أطبقت عليها من كل مكان بنيرانها وجنودها.

ثم راجت أنباء عن أن هذه القوارب نزلت من باخرة قامت من ميناء ليبي قبل ثمان وأربعين ساعة. وهددت إسرائيل بانتقام يشمل كل من شارك في هذه العملية بالتخطيط أو بالتسهيلات . ووصل الرئيس " معمر القذافي " إلى القاهرة يطلب إلى الرئيس " حسني مبارك " أن يبذل مساعيه ليدراً عن ليبيا أي عمل انتقامي بدعوى أن الباخرة الأم التي نزلت منها القوارب قامت من ليبيا.

وأعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن " أبو العباس " - قائد المنظمة التي تبنت المسؤولية عن الغارة- هو عضو في مجلس قيادة منظمة التحرير، وبالتالي فإن معنى ذلك أن المنظمة رجعت عن تعهدنا بنبذ الإرهاب ، وهو التعهد الذي قدمه " ياسر عرفات " في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعها الاستثنائي في جنيف . ومن ثم فإن الولايات المتحدة تجمد حوارها مع منظمة التحرير إلا إذا قامت بفصل " أبو العباس " من قيادتها وأدانت أعمال منظمتها .

وتوقف الحوار فعلا بين المنظمة وحكومة الولايات المتحدة .

ولم يكن توقف هذا الحوار خسارة كبيرة من ناحية الموضوع . فقد كانت الاتصالات بين منظمة التحرير الفلسطينية ، وبين الحكومة الأمريكية اتصالات من نوع غريب . وطبقاً لشهادة الزعيم الفلسطيني الكبير " أبو اياد " (والذي استشهد فيما بعد) - فإن هذا الحوار كان مجموعة لقاءات متبادعة بين أحد مسؤولي المنظمة، وأحد دبلوماسي السفارة الأمريكية في تونس (حيث مقر المنظمة).

وفي هذه اللقاءات التي تمت أحيانا على مستوى عال (بين السفير الأمريكي و " أبو اياد " نفسه) [السفير " روبرت بلترو " ، وكان سفير الولايات المتحدة في تونس ، وهو الآن سفيرها في القاهرة ، وهو واحد من الخبراء الأمريكيين المعدودين في شئون العالم العربي] . - فإن الحوار كان عبارة عن أسئلة توجهها الولايات المتحدة إلى المنظمة تسألها عن رأيها في قضايا شبه نظرية : " تصوراتها للسلام النهائي " مثلاً ، أو تصوراتها للعلاقة مع الأردن " ، أو " تصوراتها لوضع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية " مثلاً. ولقد كان يمكن لهذه الأسئلة أن تكون ذات قيمة لو أنها كانت في إطار حوار، لكنها كانت تجيء دائما في صورة سؤال محدد من طرف ، وإجابة محددة تجيء من طرف آخر- أي أنها ليست جزءا من مناقشة بالعمق يستطيع كل طرف فيها ان يقيس مواقف نظيره ، وأن يتبين نقاط خلافه، أو اتفاهه معه، وإلى أي حد؟

ويضيف " أبو اياد " : " كنا نشعر وكأننا أمام امتحان مرة كل شهر، ورقة أسئلة من عندهم وورقة إجابة من عندنا ، ونحن لا نعرف حتى نتيجة هذا الامتحان " .

كانت المنطقة كلها تركز أنظارها على التهديدات الإسرائيلية وردود الفعل العراقية ، أو كانت تلتفت إلى حرب الكلمات أو حرب الأعصاب بين بغداد وواشنطن .

ولم يلتفت أحد، أو لم يربط أحد هذا كله بالكويت .

كان ذكر الكويت يرد بين فترة وأخرى في معرض الشكوى من الأسعار.

وكانت السعودية دائما محط الشكوى ، وهي الوسيط فيها بين الطرفين . ولم يلتفت أحد بالقدر الكافي إلى واقعة جرت قبل ذلك بوقت ، وهي أن الرئيس " صدام حسين " وصل إلى الرياض قبل شهر ، وعرض على الملك " فهد " مشروع اتفاقية بعدم الاعتداء بين البلدين (السعودية والعراق) وبأن تحل كل القضايا بينهما بالحوار الأخوى الصادق - يوقعها الملك و الرئيس . وأبدى الملك " فهد " ما مؤداه أنه فوجيء بمشروع المعاهدة الذي قدمه له الرئيس " صدام حسين " - ووصل إلى حد أن سأله صراحة : " هل توقيع مثل هذه المعاهدة ضروري؟ "

ورد الرئيس " صدام حسين " بما مؤداه : " إن توقيع هذه المعاهدة ، وإن لم يكن ضروريا ، فقد يكون ملائما لأن هناك أطرافا كثيرة تسعى بالدس والوقیعة، وتحاول أن تصور العراق الخارج من الحرب مع إيران منتصرا- على أنه يضم نوايا عدائية لإخوانه وأشقائه " .

وقال الملك " فهد " : " إنه على استعداد لتوقيع المعاهدة ، وإن كان يشعر أن العلاقات التي يربطها الدم أقوى من العلاقات التي توقع بالحبر " .

وبعد شهر ، وعندما . انفجرت الأزمة بين العراق والكويت ، كان هناك في السعودية من عادوا إلى الوقائع بظن أن الرئيس " صدام حسين " كان منذ وقت طويل يرتب لمواجهة قادمة مع الكويت، وأراد مبكرا تحييد السعودية .

الفصل الثاني عشر

الكويت

" انكم لا تعرفون مدى حساسية الغرب في موضوع الكويت " .
[" جمال عبد الناصر " لنادب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي في ابريل ١٩٦٣]

كان اسم الكويت يتردد من بعيد خافتا وبطيئا في الضوضاء التي ملأت مسرح الشرق الأوسط من أواخر مايو إلى أوائل يوليو ١٩٩٠ . ثم بدأ اسم الكويت يقترب ويقترب مثل لحن فرعى يوشك أن يتحول ليصبح هو اللحن الرئيسي . كانت الأصوات قبل ذلك متناثرة ، وكان توزيعها على مساحة واسعة، وكان تركيز السامعين يتنقل من صوت إلى صوت في معزوفة متسارعة، وفجأة دوت ضربة الأطباق النحاسية وتنبه الجميع .

كانت المنطقة في حالة صخب بالفعل ، لكنها ظلت في الدرجة الثانية من الاهتمام الدولي الذي كان مركزا على أوروبا يتابع عملية الوحدة الألمانية، واتفاقيات انسحاب القوات السوفيتية من القارة، وعمليات الإصلاح الجارية في الاتحاد السوفيتي، والتوجس من أن انحلال حلف وارسو قد يؤدي لانحلال حلف الأطلسي . وإلى جانب ذلك كانت أزمة الاقتصاد الأمريكي تشغل بال كثيرين .

وحتى فيما يتعلق بالشرق الأوسط ، فقد كان الاهتمام كله موجها للتوتر المتزايد بين العراق وإسرائيل ، أو بين العراق وواشنطن . وأما موضوع علاقة العراق بالكويت فلم يشغل بال أحد. ولعله من اللافت للنظر- طبقا لجريدة " الواشنطن بوست " - أن مجلس الأمن القومي الأمريكي لم يدرج على جدول أعماله أى بند يخص العراق ابتداء من أكتوبر ١٩٨٩ حتى ٢ أغسطس ١٩٩٠ حين وقع الغزو .

وعلى مستوى وكلاء الوزارة فى الخارجية الأمريكية، فقد بدأ أثناء اجتماع لهم عقد فى شهر يونيو ١٩٩٠ ، بعد أن اقتحم اسم الكويت أسماع الكل كموضوع لأزمة من الدرجة الأولى - أن بغداد قامت بتغيير مفاجيء فى أولوياتها ، وبدأ لهم كما لو أن العراق نقل اهتمامه من إسرائيل إلى الكويت فى ظرف أيام قليلة . وكان هذا الرأى تبسيطا للأمور بأكثر مما هو لازم .

على السطح بدأ الانتقال مفاجئا، وفى الحقيقة فإنه لم يكن كذلك . كان الواضح أن العراق خرج من حربه مع إيران ومشكلته الرئيسية هى المشكلة الاقتصادية ، فالحرب كلفته كثيرا : استهلكت كل احتياطياته، وراكمت عليه ديونا عربية وغير عربية، وكان أمله الحقيقى فى تخفيف ضائقتة هو دخله من البترول . والمشكلة أن حصص الأوبك كانت تقيد سقف انتاجه ، كما أن انخفاض أسعار البترول فى أسواق العالم كان ينزل بدخله إلى أقل مما هو منتظر. وكان السبب فى رأيه- وفى رأى غيره بما فيهم السعودية- أن انخفاض أسعار البترول إلى ١١ دولارا للبرميل وأقل ، يعود إلى أن سوق البترول متخمة بفائض يزحم الأسواق ، والسبب أن عددا من المنتجين يتجاوزون حصصهم فى الانتاج كما هي مقررة باتفاقيات " الأوبك " . والشواهد كثيرة على أن جزءا كبيرا من العمل السياسى العراقى طوال سنة ١٩٨٩ وأوائل سنة ١٩٩٠ كان موجها إلى قضية انخفاض أسعار البترول، وأن الشكوك والاتهامات المتصاعدة بين إسرائيل والعراق ، وبين الولايات المتحدة والعراق- اقتحمت المسرح على غير انتظار وانحشرت فى وسطه بسبب مضاعفات طرأت فى الشهور الأولى من سنة ١٩٩٠ .

وعندما بدأ الزحام يخف ولو قليلا على المسرح بعد جهود التهدئة التى راح يبذلها آخرون ، وبينهم الملك " فهد " والرئيس " مبارك " والملك " حسين " وغيرهم ، بدأت المشكلة الاقتصادية تصبح- قبل غيرها- شاغل العراق وهمه ، وظهرت قضية أسعار البترول فى وسط المسرح وقلبه.

ان قضية أسعار البترول بصفة عامة قضية معقدة ، وهى تعتمد بالدرجة الأولى على انضباط كامل يفرضه أعضاء " الأوبك " على أنفسهم . ثم إن العامل النفسى يلعب فى أسواقها دورا كبيرا ، فإذا تخلى عضو واحد فى " الأوبك " عن انضباطه وأنتج أكثر، أحس السوق على الفور بما يحدث ويكون لنفسه رؤيته الخاصة فى اتجاه الأسعار، وتصرف بما يؤدي إلى تغييرات كبيرة فى العقود قد لا تتناسب مع حجم النقص الحقيقى أو الزيادة فى السوق. فالمسألة فى النهاية مسألة رؤى وتقديرات وحسابات يدخل فيها عنصر المضاربة . وطبقا لآراء كل الخبراء بما فيهم الخبراء السعوديون، فإن الانفلات من حصص " الأوبك " والذي غمر السوق بفائض بترولى أدى إلى انخفاض أسعاره- كان يعود أساسا إلى دولتين اثنتين من دول الخليج هما الامارات العربية المتحدة ، والكويت. والغريب أنه فى هذا الموقف بدأ وكان العراق وإيران يقفان على نفس الخط . فقد بدأ كلاهما يتهم

الامارات والكويت بالضغط على أسعار البترول عن طريق عرض زائد عن مقررات " الأوبك " ، وكانت السعودية معهما في هذا الرأي . كان سعر البترول يتخذ اتجاها نزوليا شهرا بعد شهر . وكانت اجتماعات " الأوبك " العادية والطارئة تتوالى لتدارك النزول ، وتم فيها إعادة التأكيدات على الحدود المقررة سلفا ، ويتعهد الجميع ثم تنفض الاجتماعات ، وإذا المشاكل تتجدد لأن بعض الدول لا تلتزم .

والمشكلة أن الكويت لم تكن تخفى ما تفعله . فأتى اجتماع " للاوبك " في فيينا في شهر يونيو ١٩٨٩ ، لم يخف الشيخ " علي خليفة الصباح " وزير البترول الكويتي رأيه على أحد ، بل إنه أدلى لصحيفة " وول ستريت جورنال " ، وهي الصحيفة ذات التأثير القوي في دوائر المال في نيويورك ، بحديث نشرته يوم ١٢ يونيو ١٩٨٩ ، وكان ما قاله أشبه مايكون بإملاء قوة عظمى تفرض شروطها دون أن تكثر بأحد . وكان بين ما قاله الشيخ " علي خليفة الصباح " إن " الكويت لا تنوى الالتزام بحصتها المقررة وهي ١.٣٧.٠٠٠ برميل في اليوم ، وأنها سوف تصر على حصة مقدارها ١٣٥٠٠٠٠ برميل في اليوم " . وعلقت صحيفة " وول ستريت جورنال " من جانبها قائلة : " إنه في الوقت الحالي تنتج لكويت ١٧٠٠٠٠٠ برميل في اليوم " .

ثم شن الشيخ " علي خليفة الصباح " هجوما مركزا على السعودية قال فيه :
" إن الكويت والسعودية على طريق تصادم محقق بسبب الحصاص ، ونحن لا ننوي ان نتراجع " .

ثم أضاف :

" إن السعودية مثل شركة كبيرة منهارة تجرى في كل اتجاه محاولة أن تفلت من قوانين الافلاس " . وربما كات الكلام عن السعودية مقصوداً به ان يسمع غيرها ، وكان الخطر يتأتى من ان السعودية تستطيع أن تصبر ، واما العراق فقد كان الصبر عزيزاً عليه لأن دخله بسبب إنخفاض أسعار البترول نزل بمقدار سبعة بلايين دولار سنة ١٩٨٩ ، وهو مبلغ يعادل المطلوب منه لخدمة ديونه في ميزانية تلك السنة !

وكان العراق يتوقع زيادة في خسائره ، فقد كان انخفاض دولار واحد في سعر البرميل يعني نقصاً قدره بليون دولار كل سنة في دخله .

وكان المأزق أن الكويت هي الأخرى ، مثل العراق ، تحتاج لزيادة في دخلها وإن اختلفت الأسباب ، رغم أن كليهما كان يعتمد على نفس المصدر وهو البترول . كان وضع الكويت المختلف يتمثل في طبيعة تركيب ثروتها المالية و الاقتصادية ، فالكويت استثمرت على نطاق واسع في شركات كبرى في الغرب لتكرير البترول وتسويقه ، وأصبح ربحها يتأتى من بيعه في الأسواق مباشرة للمستهلكين ، وليس من بيعه خاماً للشركات الكبرى . كذلك كانت استثمارات الكويت في الخارج مركزة في شركات صناعية قد لا يناسبها ارتفاع أسعار البترول ، وبالتالي كانت قادرة على تعويض انخفاض دخلها من سعر البترول الخام عن طريق زيادة ارباحها من الشركات الصناعية ، وشركات توزيع البترول التي تملكها او تساهم فيها .

وهكذا اتفق مورد الدخل، واختلقت أساليب التعامل معه، أى أن سعر البترول الخام يؤثر مباشرة فى دخل العراق- لكنه لا يؤثر فى دخل الكويت .

كانت الكويت كمستثمر فى السوق الصناعية العالمية غير قلقة من بترول رخيص ، وأما العراق كمصدر مباشر للبترول الخام فقد كانت أسبابه للقلق حادة .

والواقع أن دخل الكويت لم يتأثر بانخفاض سعر البترول فى النصف الثانى من الثمانينات ، فقد كان نصف دخلها منه، ونصف دخلها الآخر من استثماراتها فى الخارج . وأما العراق فدخله الرئيسى بترولاً ، وأى شىء غيره فرعى وجانبى .

وربما كان التناقض بين الاثنين فى جزء منه هو التناقض بين دولة مصدرة للمواد الخام الطبيعية ، ودولة أخرى تقبل لعبة السوق محددا للسعر.

وقد يرى البعض أن هذه السياسة من جانب الكويت كانت سياسة أنانية تتبعها دولة بالغة الغنى لا تعنيها كثيراً مصالح الآخرين حتى وإن كانوا عرباً مثلها- لكن مشاكل الاقتصاد دائماً مركبة!

كانت للكويت أسباب تراها من وجهة نظرها موضوعية، وتبرر احتياجها الشديد إلى المال :

○ كانت هناك أولاً رغبة الكويت فى تعويض خسائرها أثناء الحرب العراقية الإيرانية ، فقد انخفضت صادراتها فى تلك الفترة ، كما أنها تحملت خسائر فى منشأتها، وتحملت تكاليف إضافية فى عملية حماية سفنها فى الخليج عن طريق استئجار أعلام أجنبية لنقلاتها . وربما قيل إن خسائر العراق وإيران كانت أكبر مئات المرات من خسائر الكويت ، ولكن الكويت كانت تعتبر نفسها ضحية بين الاثنين ، وليست طرفاً فى الحرب بينهما . وإذا كانت بعض الأضرار قد أصابها ، فإنها تحملت ما تحملته بسبب الآخرين ، ومن حقها الآن أن تعوض خسائرها .

○ وكان هناك ثانياً إحساس الكويت بأن أمنها مكشوف ومعرض . وكان شأنها شأن أي ثروة تعرف قيمة نفسها ، ولكنها فى ذات الوقت تشعر بحجم الخطر المحيق بها ، وتفكر فى كيفية مواجهته . وربما أخطأت كل دول الثروة قليلة السكان فى تقدير ضرورات أمنها ، فزيادة مشتريات السلاح لا تعني فى حد ذاتها أمناً . ومع ذلك فإن الكويت اندفعت فى برنامج كبير للتسليح . وفى سنوات مبكرة تبنت الكويت نظرية لحماية أمنها قدمها لها بعض الخبراء مستلهمة فى الحقيقة نظرية الأمن الاسرائيلي :

دولة قليلة السكان لا تستطيع ان تجند جيشاً كبيراً
معرضة للمخاطر من كل جانب
لا تملك عمقاً كافياً من الأرض

إذن فنظريتها لأمنها القومي ينبغي أن تستند على سلاح قوي للطيران لا يحتاج إلى أعداد كبيرة من العسكريين ، ويملك سرعة فائقة فى الحركة ، ويتميز بكثافة عالية فى قوة النيران . ومعنى ذلك أنه يمثل قوة ردع تلائم ظروف أصحابه وتفي بمطالبهم . على الأقل تصد العدو حتى تكسب فرصة من الوقت يتحرك فيها الصديق ويبادر لنجدها .

وفى العشرين سنة السابقة على الغزو العراقي صرفت الكويت على دفاعها الجوى ٢٢ بليون دولار، تمثلت فى طائرات ونظم صواريخ مشتراة من كل مكان : الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، وحتى الاتحاد السوفيتى ومصر .

ولم يؤد انتهاء الحرب العراقية- الايرانية إلى طمأنينة فى الكويت، بل حدث العكس . فطالما كانت إيران مشتبكة فى حرب مع العراق- كانت الحرب تكفيها هم الاثنين معاً وفى نفس الوقت لأن كلا منهما انشغل بالآخر. ولكن انتهاء الحرب أعاد هاجس الأمن مرة أخرى للكويت التى تجد نفسها محصورة بين ثلاث قوى إقليمية أكبر منها ، كل منها له مشاكله معها سواء كانت المشاكل عائلية وحدودية (كما هو الحال مع السعودية) ، أو عرقية ومذهبية (كما هو الحال مع إيران)، أو سياسية واقتصادية (كما هو الحال مع العراق) . وهكذا زادت صفقات السلاح الكويتية بعد الحرب، وزادت تكلفتها المالية ، وكان التركيز كما هى العادة على الطيران (ولم ينفع ذلك كثيرا، فعندما وقع الغزو لم تقم طائرة كويتية واحدة باعترض قواته) .

Oوكان هناك سبب ثالث أكثر إلحاحا، وأكثر حرجا فى نفس الوقت، ذلك أن الاقتصاد الكويتى كان قد سقط فى براثن فضيحة مدوية كبرى، وهى أزمة سوق المناخ .

كان التدفق الهائل للأموال بعد ارتفاع أسعار البترول فى النصف الثانى من السبعينات- قد خلق حالة من شبه الجنون بالثراء السريع فى الكويت (كما فى غيرها) . وكانت الظروف تسمح لجنون الثراء فى الكويت بأن يتجاوز حدوده ، فالبلد صغير ، والثراء وفير، وكل فرد يريد نصيبا مضاعفا وبأسرع ما يمكن . وهكذا قامت سوق المناخ كسوق موازية لبورصة الكويت ، وراحت تتعامل فى أوراق وهمية تحركها دواعى المضاربة والمقامرة ، وليس دواعى الاستثمار الحقيقى، أو التنمية من أى نوع . وبدأ حجم السوق يتضخم خارج كل الحدود لأن الأرباح كانت خيالية. ومع سنة ١٩٨٢ كانت سوق المناخ أشبه ما تكون ببالون منفوخ على آخره ، لا ينتظر إلا لمسة وينفجر. وانفجرت السوق فعلاً فى تلك السنة. وقدر البنك المركزى فى الكويت أن الخسائر وصلت إلى مبلغ يتراوح بين ثمانين إلى تسعين بليون دولار (حجم الدخل القومى المصرى السنوى أربع مرات) . واضطرت الحكومة الكويتية إلى التدخل لتعويض الخسائر، وكان قرارها الأول هو اقتطاع ٨% من الدخل السنوي فى الكويت لتعويض بعض هذه الخسائر فى السنة الأولى من الانفجار. وكان الأمر يتطلب علاجاً طويلاً المدى تقسط تكاليفه على عدة سنوات .

و هكذا كانت الكويت محتاجة إلى المال بنفس مقدار احتياج العراق له ، وإن اختلفت الأسباب . ومن هنا جاء خروجها على مقررات " الأوبك " . ومن هنا أيضا كان قول الشيخ " علي خليفة الصباح " بأن " الكويت لا تقبل ولا تلتزم بحصص الأوبك " . وقد بدا القول متعسفاً وأكبر من مقاس الكويت ، خصوصا فى تحديه للدول الثلاث الإقليمية الأقوى المحيطة بالكويت ، وهى : العراق ، وإيران ، والسعودية – وجميعها كانت معارضة لموقف الكويت ومتأذية من الخروج على حصص " الأوبك " .

وبدأ الشد والجذب عنيفاً وخطراً .

كان العراق مندهشاً من التحدي الكويتي ، وبما انه السعودية وإيران في صفه ، فقد أخذته الظنون بأن الكويت تنفذ سياسة مرسومة، وهذه السياسة المرسومة لا يمكن أن تستقوي على السعودية بالذات إلا إذا كان وراءها من يساندها، أو يحرضها على خفض الاسعار .

وراحت لهجة العراق تعلقو وتحتد بينما سعر البترول يواصل انحداره .

واجتمعت دول " الأوبك " فى نوفمبر ١٩٨٩ ، وبدأ الاجتماع بتحذير قوى وجهه العراق ، وأضاف إليه طلبه بإلحاح للعمل على رفع السعر إلى ٢٥ دولارا للبرميل ، وعدم السماح له بأن ينزل عن حد ١٨ دولارا للبرميل مهما كان الأمر. وكانت السعودية تقر هذا الحد وتؤيده ، ولعل خط ١٨ دولارا فى البرميل وليس أقل كان واحدا من أهم الأسباب التي دعت الملك " فهد " قبل ذلك إلى إخراج الشيخ " أحمد زكى اليماني " وزير البترول العتيد في السعودية ، فقد طالبه الملك بذلك تحديدا، ولم ينجح " اليماني " رغم خبرته العميقة بشئون البترول ظاهرا وباطنا، وكان رأيه أن " سعر البترول سوف ينخفض أكثر في أواخر الثمانينات قبل أن يرتفع أكثر فى أوائل التسعينات "، وكانت للشيخ " اليماني " فى ذلك حساباته، وكانت للملك " فهد " طلباته ، وكانت للعراق احتياجاته.

وعادت دول " الأوبك " إلى الاجتماع مرة أخرى فى مارس ١٩٩٠ . وبعث الرئيس " صدام حسين " إلى أمير الكويت الشيخ " جابر الأحمد الصباح " برسالة يطالبه فيها باتخاذ كل الوسائل نحو إعادة سعر البترول إلى حده المعقول . ولم تأت الرسالة بنتائجها رغم الحزم فى كلماتها .

إن المصالح أقوى دائما من الكلمات، وقد كانت الكويت ترى أن مصالحها محققة بأسعار البترول كما هي ، والدليل على ذلك أن ميزانية الكويت سنة ١٩٨٩ حققت زيادة ٣٧.٦% عن التقديرات الأولية لها، وأعلن الشيخ " على خليفة الصباح " وزير البترول الكويتي أن " اتفاقيات الأوبك يجب الغاؤها ، وكلما حدث ذلك أسرع كان ذلك أفضل " .

وحاول الملك " فهد " والملك " حسين " أن يتوسطا بين العراق والكويت ، ثم اتضح لهما أن الفجوة بين البلدين اتسعت بأكثر من خلاف على حصص " الأوبك " وأسعار البترول - ذلك أنه فى الخلافات بين الأفراد والمجتمعات تكون للمضاعفات المستجدة دائما قوة استدعاء للتراكمات المترسبة من أسباب قديمة. والذى حدث هو أن الملك " فهد " والملك " حسين " راحا يسمعان كشف حصر للخلافات سابق .

بغداد تقول إنهم فى الكويت نسوا أننا حاربنا ثمانى سنوات دفاعا عن الخليج ، وتحملنا فى سبيل ذلك ماتحملنا. "

◊ وترد الكويت بـ " أنهم فى العراق نسوا أننا ساعدنا . فبعد أسابيع قليلة من الحرب قدمنا للعراق ٥ بلايين دولار قرضا يساعد على أغراض الحرب ، ثم لم تتوقف مساعدتنا، فقد كنا نصدر لحسابهم يوميا ١٢٥ ألف برميل وفاء للالتزامات تعاقبوا عليها فى الأسواق ، ثم توقفوا عن الوفاء بالتزاماتهم نتيجة ظروف الحرب. "

وبغداد نقول " إن المال أرخص تكاليف الحرب، ولقد كان ما أعطوه لنا ديناً مازلنا مطالبين بسداده . ومع ذلك فإن تكاليف الحرب على العراق كانت بمئات البلايين ، ولم تدفع الكويت سوى قدر يسير من التكاليف الحقيقية، ومع ذلك فإن المال أرخص شيء. "

◊ وترد الكويت بـ " أن تكاليفنا لم تكن مالا فقط ، فقد طالتنا الصواريخ الإيرانية ، ودليل دمارها قائم على منشآتنا البترولية، كما أن استقرارنا الداخلى اهتز، وسال دم على أرض الكويت. "

وبغداد تقول " إنهم لم يساعدوا بشيء فى مجهودنا الحربى، ولقد طلبنا منهم تسهيلات فى جزيرتى " بوبيان " و " وربة " ، ولو حصلنا على مثل هذه التسهيلات لأمكن تحرير " الفاو " قبل الموعد الذى تحررت فيه بكثير . "

◊ وترد الكويت بالإشارة وبما معناه ، لو أنهم أخذوا مثل هذه التسهيلات لما تركوا الجزيرتين بعد الحرب، فنحن نعلم أن لديهم مشروعا لتعميق مجرى ملاحى حول الجزر يخدم ميناء شحن فى خور عبد الله . "

وبغداد تقول إن " هذه جزر عراقية، وليس هناك شك فى ملكيتها لها " !

◊ وترد الكويت بأن " العراق يكاد يفصح عن مطامعه " !

وهكذا فإن الخلاف على الأسعار والحصص ، استدعى تجربة الحرب والديون . وتجربة الحرب والديون بدورها استدعت قضية الجزر، وقضية الحقوق التاريخية فى الكويت كلها.

وتناثرت بذور الخلافات القديمة مرة أخرى - ولكن على أرضية جديدة ، وفى أجواء مغايرة . وفى حين راح العراق يبحث فى ملفات التاريخ ، راحت الكويت تتمسك بالوقائع الراهنة.

----- ٢ -----

للتاريخ فى الخليج حكايات طويلة يصعب أن يمسكها أحد بيديه ويقبض على الحقائق فيها لأنه سوف يكتشف أن إحدى يديه تملؤها قبضة من رمال الصحراء، كلما زاد الضغط عليها تمسكاً بها تسربت الرمال ، ولم يبق منها غير ما يعلق بالكف ، واما اليد الثانية فقبضة من مياه الخليج يفتحها صاحبها فإذا بالماء كله يسيل ، ولا يترك إلا أثراً من بلل !

كانت منطقة الخليج جزءا من دول الخلافة الإسلامية حتى سقطت الدولة العباسية وتفككت أقاليمها إلى شام وعراق ومصر، إلى آخره . وجاءت الدولة العثمانية، وإذا بها تجد أن ولايتها موضع تحد من فارس (إيران اليوم) . ومع تحول إيران - فى عهد الصفويين - إلى المذهب الشيعي الذى أصبح العقيدة الرسمية للدولة الفارسية - فإن النزاع مع الدولة العثمانية لم يعد مجرد خلافة إسلامية ودولة اسلامية ترفض ولايتها ، وإنما اصبح - فى جانب منه - قضية سنّة (دولة الخلافة) - وشيعة (دولة الصفويين) . وكانت بغداد هي المركز المتقدم لدولة الخلافة ن فى حين أن أصفهان أو طهران - بالتعاقب - أصبحتا مقر قيادة الدولة الفارسية .

فى ذلك الوقت كان الحجاز هو الجزء الأهم فى غرب شبه الجزيرة العربية، فهو موطن الأماكن المقدسة، وممر طرق التجارة من اليمن إلى الشام - فى حين أن سلطنة عمان كانت الدولة البحرية النشيطة فى الجنوب - وبين الاثنين صحارى نجد ، وهي مساحات رمال شاسعة تسكنها قبائل يتصارع شيوخها على المراعي ، وطرق القوافل ، ومدن التجارة الصغيرة ، وموانئ الساحل الذى

لم تكن تعمره إلا بعض القرى المتباعدة ، تجيء إليها السفن بالمؤن والعبيد ، وينزل منها الصيادون إلى البحر وراء السمك واللؤلؤ .

وفى حين كان الحجاز إقليمًا عهد به إلى ولاية مصر فى معظم العهود لقربه منها عبر سيناء والبحر الأحمر، وفى حين انطلقت أساطيل عمان إلى سواحل افريقيا- فإن الجانب الشرقى من الصحراء الواصلة إلى الخليج كان فى عهدة ولاية بغداد .

وكان العراق فى ذلك الوقت- كما كان مع استمرار عصور التاريخ- وكما هو الآن- ثلاث ولايات : بغداد ، والموصل، والبصرة .

وكانت ولاية البصرة- وهى على رأس الخليج- نافذة فى الصحراء إلى قرب حفر الباطن ، وواصلة فى مسؤولياتها إلى ابعد مدى تستطيع ان تؤكد عليه سلطاتها باسم الخليفة العثمانى .

وظل هذا الوضع قائمًا حتى القرن السادس عشر: ساحل الخليج الشرقى فى إيران تحكمه دولة واحدة هى الدولة الفارسية، والساحل الآخر من رأس الخليج إلى عمان وبحر العرب يعيش فى ظل الدولة العثمانية .

ثم بدأ الحال يتغير مع اكتشاف طريق الهند بالدوران حول رأس الرجاء الصالح ، ثم استقرت هناك شركات الدول الاستعمارية الكبرى التى تحولت إلى حكومات ، ثم بدأت الغارات على الخليج تستهدف فتح الطريق إلى القلب العربى الاسلامى المتحكم فى طرق التجارة بين الشرق والغرب، بموقعه الفريد بين بحار العالم القديم ، وبواقع أن كل طرق القوافل البرية تقع فيه.

وبظروف الجغرافيا والتاريخ ، فإن شاه فارس (إيران) كان بالجغرافيا أقرب إلى الشركات، الحكومات المتقدمة من الشرق ، كما أنه بالتاريخ كان معها يستقوى بها على دولة الخلافة العثمانية التى لها الولاية الشرعية على العالم العربى فى ذلك الوقت .

وربما كان خير ما يشرح أحداث وأجواء وديانس وصراعات الشركات والحكومات والقبايل والأساطيل فى هذه الفترة من التاريخ - تقرير كتبه المقيم السياسى البريطانى فى الخليج (الفارسى)- المقدم " هوورث " - ومقره فى ذلك الوقت ميناء " بوشهر " (فى إيران)- ووجهه إلى وزير خارجية حكومة الهند البريطانية بتاريخ سبتمبر سنة ١٩٢٧ (رقم ١٠٦ - س) ، ويلاحظ أن التقرير يتعرض لتاريخ الدخول والسيطرة البريطانية على الخليج ، ويتابع ذلك من سنة ١٦١٦ إلى سنة ١٩٢٧ (وقت كتابته)، وهو بذلك يعطى رؤية بريطانية متكاملة من الداخل للسياسة البريطانية للخليج منذ البداية إلى تلك الفترة الحرجة بين الحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية.

ويجىء نص التقرير على النحو التالى : [مجموعة الوثائق البريطانية عن الكويت ، وقد قام بترجمتها ودراستها السيد " وليد حمدي الأعظمي " ، ونشرتها دار " رياض نجيب الريس " فى لندن فى كتاب عنوانه " الكويت فى الوثائق البريطانية " ، ونشر الكتاب سنة ١٩٩١ . وقد تمت مراجعة أصل الوثائق مع ترجمتها ، وبما أن الترجمة دقيقة ، والدار اللندنية هى صاحبة السبق فى الإشارة إلى هذه المجموعة من الوثائق . فقد جرت الاستعانة بها اعترافاً بالسبق لأصحابه]

○المقيمة السياسية والقنصلية العامة البريطانية
بوشهر، ١٠ ايلول / سبتمبر ١٩٢٧
من صاحب الفخامة المقدم ل . ب. هورث المقيم
السياسى فى الخليج الفارسى .
الى وزير خارجية حكومة الهند
سيدى ،

.....
.....

١- يعود تاريخ مصالحننا فى الخليج الفارسى الى سنة ١٦١٦، إذ كان من الضرورى سنة ١٦١٥ إيجاد أسواق لتصريف منتجاتنا الفائضة فى مصنع سورات (فى الهند) . وفى سنة ١٦١٦ أبحرت السفينة " جيمس " وهى تقل بعثة يرأسها "ادوارد كونوك " متجهة إلى بلاد فارس . وكانت النتيجة أننا قمنا سنة ١٦٢٤ ببناء مصنع فى بندر عباس . لذا فقد كانت مصالحننا فى البداية تجارية محضة.
٢- وخلال المائة والخمسين عاما التالية لهذا التاريخ كانت مصالحننا متداخلة مع مصالح البرتغاليين أو الهولنديين أو الفرنسيين . وكانت تجارتنا تحميها سفن مسلحة أو ترافقها قوافل مسلحة، كما كانت القوات العسكرية تقوم بحماية مصانع تجهيز البضائع التى قمنا بانشائها فى سنة ١٦٤٣ فى البصرة، وفى بوشهر فى سنة ١٧٦٣
٣- وعندما زال خطر المنافسين الأوروبيين، استمرت مشكلة حماية تجارتنا من القرصنة العربية، وخصوصا من القواسم [قبيلة عربية بحرية عاشت على الشطان الشرقية للخليج وعلا شأنها فى تجارته ، واشتبتت سفنها فى معارك كثيرة مع الاساطيل البرتغالية والبريطانية .] ، لذا قمنا بتشكيل قوة بوليسية من البحرية الهندية لحماية مصالحننا فى الخليج .

.....
.....

٤- وسنة ١٨٢٠ قام السير " مونسيارت ألفرستون " بتحرير المذكرة التالية :
" إن وجهة نظر الضباط السياسيين والبحرية والعسكريين كافة بأنه من دون إنشاء محطة وقود للسفن فى هذا الجزء من البحر، فلن يكون بإمكاننا القضاء على القرصنة... "
ومن هنا قمنا ببناء محطة لنا فى باسيو ، والتي تم جلاؤها عنها بسبب الأحوال المناخية.
٥-

.....

٦- قمنا فى سنة ١٨٦٩ بإبلاغ الحكومة الفارسية بأن : " الهدف الوحيد للحكومة البريطانية من إشراك شيوخ البحرين فى هذه الاتفاقات ، كان لغرض منع القرصنة ، وتجارة العبيد واستمرار حماية الخليج . ولو أن أهدافنا كانت تجارية فقط لتركنا البحرين لمصلحة بلاد فارس . "
٧- إلا أنه فى سنة ١٨٨٠ بدأت روسيا تبدى اهتمامها بالخليج الفارسى ، وقامت فى سنة ١٨٨١ بفتح قنصلية روسية لها فى بغداد . ومنذ سنة ١٨٨٨ وصاعداً كانت المراسلات الخاصة بالشئون السياسية الفارسية تتعلق بالمجابهة القائمة بين بريطانيا العظمى وروسيا . وظهرت مؤشرات على قيام سياسة مشتركة بين فرنسا وروسيا معادية لبريطانيا العظمى .
٨- وابتداء من الأعوام ١٨٩٤- ١٨٩٩ ظهرت بوادر حركة خطيرة أضفت أهميتها على الخليج الفارسى ووضعته فى موقع بارز . وكانت العوامل الرئيسية وراء ذلك هى التفاهم بين روسيا وفرنسا والمخططات الأجنبية، لإنشاء سكة حديد لربط البحر الأبيض المتوسط بالخليج الفارسى .

وكانت الأهمية الاستراتيجية للمضايق التي كانت تشكل المدخل للخليج الفارسي، والتي كانت روسيا تعلق عليها آمالها، تعود الى الرحلة التي قام بها مهندس روسي من كرمان ، وبندر عباس الى هرمز في ربيع سنة ١٨٩٣ ، إذ بقي هناك لمدة يومين ، وقام بإجراء مسح (طبوغرافى) لهرمز، وكان الاعتقاد بعد رحيله أن روسيا تزمع انشاء محطة وقود للفحم فى الجزيرة.

٩-

١٠- وأصبح من الواضح فى سنة ١٨٩٩- ١٩٠٠ التهديد الذى تواجهه الهيمنة البريطانية على الخليج الفارسي، مع تهديد أمن الهند البريطانية بسبب سياسة القوى الأجنبية ، وخصوصا روسيا وفرنسا وألمانيا، إذ كانت مخططات روسيا البحرية فى الخليج الفارسي وخطتها الخاصة بإقامة سكة حديد فى بلاد فارس ، والمشروع الفرنسى لإقامة قاعدة بحرية فى خليج عمان، والامتيازات التي حصلت عليها ألمانيا لانشاء سكة حديد من البحر المتوسط الى الخليج الفارسي ، كلها ظروف بالغة الأهمية.

١١- لم تعد مصالحنا فى الخليج الفارسي تجارية فحسب، إذ أصبحت سياسية أيضا.

.....

١٢- كان هذا موفقنا حتى عام ١٩١٤، عام الحرب الذى احتلنا فيه اليصرة . وحصلنا بنتيجة الحرب على الانتداب فى العراق ، واختفت روسيا القيصرية وتركيا من مسرح الأحداث . ولم يكن هناك بعد ذلك أى خطر، آنذاك ، لاحتلال الخليج الفارسي من قبل قوة أجنبية . وبالنتيجة ، فقد تراجعت أهمية هذه المنطقة بعد ذلك بشكل مؤقت .

١٣- إلا أنه فى الوقت نفسه، طورت شركة النفط البريطانية- الإيرانية عملياتها، إذ تم بناء مصفى عبادان، وكان يتم امداد قواتنا البحرية بجزء كبير من احتياجاتها من النفط والبنزين ، واحتياجات بلادنا من النفط المعد فى رأس الخليج الفارسي . كما أصبح من الواضح أيضا أن للخليج الفارسي أهمية استراتيجية من الدرجة الأولى ، نظرا لوقوعه بين العراق والهند ، ولعلاقته بالطريق الجوى الى الشرق ، ونظرا إلى أنه لا يمكن الاعتماد على ايران كبلد يقع على الطريق الجوى ، فقد أصبح الساحل العربى ذا أهمية حيوية بالنسبة الينا.

١٤- وبالنتيجة، أصبح الساحل الجنوبي وشيوخه، الذين أرغنا على عقد اتفاقات معهم من أجل أمن البحار وسلامتها ، من الأهمية بمكان لخطوطنا الجوية المارة هناك . وكنا مقتنعين فى الماضى بإبرام معاهدات عامة، الا أننا لم نكن نهدف الى احتلال أى جزء من الساحل، إذ أن وضع قواتنا هناك فى إيران ، أو فى الجزيرة العربية ، سيورطنا عاجلا أم آجلا فى سياسة هذه الأقطار.

١٥- إلا أن ظروفنا تبدلت مرة أخرى . فالىوم نحن متورطون فى سياسات هذه البلدان . وسياستنا فى السابق كانت تتجنب الحماية ، فهل بالإمكان الاستمرار باتباع هذه السياسة؟ هناك مسلكان مفتوحان أمامنا للتحرك لمواجهة الموقف الجديد:

(١) أن نستمر فى الإنتظار الى حين اندلاع الحرب، وعندها، وكما حصل فى الحرب الماضية، نقوم باستغلال هذه الفرصة كما نرغب .

(٢) أن نتهياً مسبقا للحصول على " محمية " ، أو (٣) اعلان الحماية على الأقطار التي نعلم بأننا سنحصل عليها.

١٦- اننا، وكما أشرت فى مكان آخر هنا ، وكما هو واضح ، بدأنا نخسر موقعنا القوى على الساحل الفارسي بتطور ايران وتقدمها . ولا يمكننا أن نتعرض للشئ نفسه على الساحل الجنوبي .

ومهما كان موقفنا من ابن سعود في ساحل الحسا، ففد أصبح بإمكاننا استخدام المجال الجوي العربي بطائراتنا ذات المحركات الثلاثة ، أو في حال نشوب الحرب بعد القيام بهذه الترتيبات. ١٧- ولكن إذا ما سمحنا لابن سعود بأن يستحوذ على المشيخات العربية على الساحل ، فلا يمكننا بعد ذلك استخدام هذا المجال وسنقطع خطوطنا الجوية . لذا يتوجب علينا تشديد قبضتنا على المشيخات، كما يتوجب علينا احتلال شبه جزيرة موسيندام ، للسيطرة على الخليج ولحماية تدفق النفط .

لذا، فإن ما ورد أعلاه، يعتبر حجر الأساس الذي اعتمدت عليه في تقديم التوصيات التي كتبتها. ١٨- كما أوصى أيضا بعدم التمسك دوما بالانتداب على العراق، إذ أنه من الممكن أن يكون موقفنا في العراق شبيه بما هو حاصل في إيران . وأجد من الضروري تحديد مدى استمرار بقائنا في البحرين، وفي مدخل الخليج الفارسي في كساب . إذ تتمتع البحرين بمناخ ممتاز وبمناخ جيد جدا أفضل من شبه جزيرة موسيندام ، ويجب أن تكون مقرا لأسطولنا البحري في وقت السلم على الأقل. أما بالنسبة إلى المقر في وقت الحرب ، فإن ذلك تقررته البحرية. ولم أتناول منطقتي مسقط وجوادور، لأنهما لا تقعان داخل الخليج الفارسي . وفي الحقيقة أن مسقط محمية من محمياتنا بالتأكيد، كما هو الحال في البحرين ، رغم عدم الاعتراف بذلك رسميا ، ولقضية مسقط تعقيداتها هي الأخرى كالمعاهدات الأجنبية . وهي على أي حال مرتبطة بالقضايا نفسها الخاصة بالدفاع عن الهند والطريق الجوي . وطالما السلطان (سلطان عمان) في السلطة فإننا ندعمه ، ولاشك أن الأحداث السياسية سترغمنا على القبول بشكل رسمي بجعل ساحل عمان محمية ، وهو كذلك بالفعل من الناحية العملية في الوقت الحاضر.

أتشرف أن أكون خادمكم المطيع
(توقيع) ل . هورث
المقدم
المقيم السياسي في الخليج الفارسي

كانت الكويت خلال هذه التطورات المتعاقبة كلها امتدادا لولاية البصرة ، ولكنها كانت تحت إدارة أسرة " الصباح " التي اختارها سكان الميناء الصغير لترعى شئون " عوائلهم " عندما يكون الرجال في رحلات صيد السمك واللؤلؤ، أو في رحلات التجارة في البحر إلى المحيط الهندي . كان الشيخ السادس منهم قد توفي وترك ثلاثة أبناء هم " محمد " ، و " جراح " و " مبارك " ، وقد اختلفوا فيما بينهم على إرث أبيهم ، واتفق اثنان هما " محمد و " جراح " ، واختلف معهما الثالث- " مبارك " - واستحكم الخلاف على قائمة حساب تحتوي على عشرين ليرة عثمانية ، وسيف يتكلف إصلاحه ٩ ليرات ، وبند ثالث غير محدد (طبقا لرواية نقيب أشرف البصرة ، وهو " خلف (باشا) النقيب ") . [سمعها منه ورواها عنه الشيخ " عبد العزيز الرشيد " عمدة المؤرخين التقليديين لمنطقة الخليج في كتابه " تاريخ الكويت "]

وبدأ الخلاف بين الأخوة بمشادة على قائمة الحساب، ثم انتهى إلى أن أحد الأخوين وهو " جراح " دخل إلى سوق الجزارين في الكويت ، وصاح مناديا أصحاب الدكاكين : " إياكم أن تعطوا مبارك شيئا، فقد تبين أنه من المفلسين، وأن عليه ديونا عظيمة " .

ويقول الشيخ " عبد العزيز الرشيد " : [صفحة ١١٩ " تاريخ الكويت "]
بعد هذا الحادث صمم مبارك على التضحية بأخويه على مذبح الغضب والانتقام . صمم على هتك
حرمتهما وقطع رحمهما وإسالة دمائهما الطاهرة... "

ثم يصل الشيخ " عبد العزيز الرشيد " ليصف كيف وقع القتل ، فيقول؟
" فى ليلة من ليالى ذى القعدة المظلمة سنة ١٣١٣ هجرية (١٨٩٦ ميلادية) بعد أن مضى هزيع من
الليل وبعد أن هجع القوم ، نهض مبارك مسرعاً فقتل أخويه - محمد وجراح - يسانده ابنه جابر
وسالم ، ولفيف من الخدام، وجعل من كان معه أقساماً ثلاثة :
هو لأخيه محمد ، وجابر وبعض الخدام لجراح ، وأبنة الثانى سالم وبعض الخدام حراساً فى صحن
الدار.

صعد مبارك توا إلى محمد فأيقظه من نومه، وبعد أن انتبه أطلق عليه البندقية ولكنها لم تجهز عليه،
فاستغاث هناك الأخ بأخيه، وذكره بما له من الحق والحرمة، فما وجد ذلك الصوت المحزن، ولا
ذلك الاستعطاف الحار سيلاً إلى قلب مبارك الذى امتلأ حقداً وغضباً ، فصوب اليه البندقية ثانية
متصامماً عن سماع النداء حتى تركه لا حراك به يتخبط بدمه ويجود بنفسه العزيرة .

أما جابر فذهب إلى عمه فى حينه فألفاه يقظان وزوجته إلى جانبه، فسدد البندقية إليه، ولكنها لم
تتطلق، فعاجله عمه بالقبض عليه . وكان له من زوجته ساعد ومعين ، وكادا يتغلبان عليه لولا
مبادرة أحد الخدام إلى مساعدة جابر بتصويب بندقية إلى نحره فأرداه صريعاً ، ووقفت زوجته عليه
تبكى وتتوح وتندب....!

ونصب " مبارك " نفسه حاكماً على الكويت بينما كان أهلها فى حالة " ضجيج وعويل لهذه
المصيبة التى لم يحدث لها نظير " .

وذهب بعض أهالى الكويت إلى البصرة يشكون إلى السلطات هناك مما وقع فى مدينتهم [لجأ إلى
البصرة أيضاً فى ذلك الوقت أبناء وزوجات الشيوخ القتلى ، وقد ظلت عائلاتهم هناك حتى سمح لبعضهم بالعودة
بعد عشرات السنين . وكان بين العائدين الشيخ " علي خليفة الصباح " وزير المالية الكويتي ووزير النفط أثناء
مقدمات أزمة الخليج .] ، وكذلك فعل الشيخ " مبارك الصباح " الذى اراد ان يطمئن والى البصرة
ومن ورائه " باشا " بغداد إلى أنه مقيم على العهد ، وحافظ للولاء ، وكان طموحه أن تثبته
استانبول في موقعه ، وتعيينه " قائمقام " على الكويت .

ولم تكن بريطانيا على استعداد للانتظار حتى تحزم عاصمة الخلافة أمرها فنقر القتل وما ترتب
عليه ، أو تتخذ لنفسها طريقاً آخر. وظهر الكولونيل " ميد " المقيم البريطاني فى الخليج ليوقع
معاهدة حماية للشيخ " مبارك " .

كانت المعاهدة بتاريخ ٢٣ يناير ١٨٩٩، وقد بدأت على النحو التالى : [مجموعة وثائق وزارة
المستعمرات البريطانية عن الكويت .]
الحمد لله وحده - باسم الله تعالى شأنه

الغرض من تحرير هذا السند الملزم والقانوني، هو أنه قد تم التعهد والاتفاق بين المقدم مالقولم جون ميد، حامل وسام الصليب الامبريالي، المقيم السياسي لصاحب الجلالة البريطانية (في الخليج الفارسي) نيابة عن الحكومة البريطانية من ناحية ، والشيخ مبارك بن الشيخ صباح شيخ الكويت من ناحية ثانية ، " بأن الشيخ المذكور مبارك بن الشيخ صباح قد ألزم نفسه هنا بإرادته ورغبته الحرة ، وورثته ومن يخلفه ألا يستقبل وكيل أو ممثل أى قوة أو حكومة في الكويت، أو في أي مكان آخر ضمن حدود أراضيه ، دون الموافقة المسبقة للحكومة البريطانية، كما يلزم نفسه أيضا وورثته ومن يخلفه، بأن لا يتنازل أو يبيع أو يؤجر أو يرهن أو يعطي لغرض الاحتلال أو لأى غرض آخر، أى جزء من أراضيه لحكومة أو رعايا أي دولة أخرى دون الموافقة المسبقة لحكومة صاحب الجلالة. ويشمل هذا الاتفاق أيضاً أي جزء من أراضى الشيخ المذكور مبارك ، التى قد تكون فى حوزة رعايا أى حكومة فى الوقت الحاضر. وتعبيراً عن ابرام هذا السند الملزم والقانوني، وقع الطرفان المقدم مالقولم جون ميد حامل وسام الصليب الامبريالي والمقيم السياسي لصاحب الجلالة البريطانية فى الخليج الفارسي ، والشيخ مبارك بن الشيخ صباح ، الأول نيابة عن الحكومة البريطانية، والثانى نيابة عن نفسه وعن ورثته ومن يخلفه أمام الشهود بتاريخ العاشر من رمضان عام ١٣١٦ هـ ، الموافق فى اليوم الثالث والعشرين من كانون الثانى/ يناير ١٨٩٩ .

(توقيع)
مبارك الصباح

(توقيع)
ج. جاسكن

(توقيع)
م. ج. ميد
المقيم السياسى فى الخليج الفارسي
الشهود :
(توقيع)
أ. ويكهام هور
قبطان السفينة الهند لصاحب الجلالة
الشاهد:
(توقيع)
محمد رحيم بن عبد النبي صفر

ولكن الشيخ لم يقطع على نفسه خط الرجعة، فقد ظل يحاول الحصول على اعتراف من السلطان بحكمه، وحينما راجعه المعتمد البريطانى فى شأن اتصالات يجريها مع استانبول ، كان رده : " إنه يملك مزارع نخيل فى " الفاو " (فى العراق) تدر عليه دخلا قدره أربعة آلاف جنيه فى السنة". وعلقت جريدة " التيمس " على ذلك بقولها " إن الشيخ يريد قدما فى المعسكر البريطانى، وقدما فى المعسكر التركى "- ولم تكن نتيجة الصراع بين " المعسكر البريطانى " و " المعسكر التركى " فى حاجة إلى ذكاء شديد، فنجم لندن كان يعلو، ونجم استانبول كان يخبو، والشيخ مازال حريصا، وبريطانيا تدفعه (طبقا لجريدة " التيمس ") إلى توسيع نطاق أراضيه، وتقوم بتهديد الأتراك كلما تعرضوا له، ثم تقترح عليه أن يتخذ للكويت علما مستقلا يختلف عن العلم العثمانى ترفعه سفن الكويت بداية إعلان لاستقلالها .

وكتب المقيم البريطانى فى بوشهر " بيرسى كوكس " بتاريخ ١٦ يوليو ١٩٠٥ تقريرا (رقم ٣٧١/١٥٤ . ف) إلى سكرتير حكومة الهند " فريزر " يقول فيه : [مجموعة وثائق وزارة المستعمرات البريطانية عن الكويت]

١٠ - بالإشارة الى برقية وزارة الخارجية رقم ٩٤٣، والحاقا ببرقيتي يوم ١٤ الجارى- أشرف بابلاغكم بالاجراء الذى قمت به بصدد تقديم المشورة لشيخ الكويت باتخاذ عم متميز لاستخدامه فى السفن التى تعود اليه، أو الى مواطنيه .

٢- فاتحت الشيخ مبارك لأول مرة بالموضوع فى نهاية شهر ابريل ، إلا أنه كان آنذاك فى المخيم فى الصحراء، ولم يكن المجال متاحا للتحدث فى الموضوع بشكل شخصي وبالتفاصيل ، وخصوصا فى شكل النماذج .

ان الشيخ مبارك لم يحبذ الفكرة فى النهاية لأن شعبه لن يعرف الفرق فى التغيير الحاصل ، وان مثل هذا العمل سيضعف من عداوة الأتراك نحوه . لهذا السبب فإنه لا يوافق على اتخاذ علم جديد له- الا أننى وضحت له بأن ذلك ليس بالأمر الضرورى أو المهم ، وان كل ما هو مطلوب أن ترفع سفنه علما خاصا بحيث يصبح من السهل بالنسبة لسلطات الجمارك فى الخليج الفارسى تمييزه عن الاعلام الأخرى التى تحمل الهلال والنجمة . وقلت إنه بالإمكان إضافة شىء أو تغيير تصميم العلم الحالى الذى يرفعه ، وطلبت منه أن يسمح لى بوضع بعض التصاميم للعلم ...

٣- وقمت بمقابلة طويلة مع الشيخ مبارك حول هذا الموضوع ومواضيع أخرى بتاريخ ١٢ من الشهر الجارى ، وقمت أولا بعرض نماذج من الاعلام المرفقة طيه . العلم الأول (أ) هو علم مشابه لعلم خديوى مصر، أردت أن يشاهده الشيخ مبارك لعله يرغب به على الرغم من أنه يقوم أساسا على الهلال والنجمة ، ثم شاهد الاعلام الثلاثة الأخرى وشرحت له مزايا كل علم وفوائده ، وأخيرا قرر أن يكون العلم هو التركى، وتكتب عليه كلمة كويت بالعربية . و اذا ما كانت الحكومة تفضل علماً آخر فإن الشيخ سيرفض أى تغيير بسيط فى العلم التركى.....

كان ممثلو الحكومة البريطانية هم راسمى الخرائط فى الخليج ، وهم حكم المنازعات ، وهم أصحاب الكلمة التى لا ترد . وكان المرجع من قبل هو مصالح التجارة ، ومواقع السيطرة . ومع اكتشاف البترول فى ايران وفى العراق - أضيفت مرجعية احتمالات ظهوره إلى ما سبقها من مرجعيات ، وأعدت خرائط وترتيبات ما بعد الحرب العالمية الأولى على أساسها . وكان الضابط " بيرسى كوكس - المقيم السابق فى بوشهر- قد أصبح " السير بيرسى كوكس " مفوض حكومة الهند ومندوبها السامى فى الخليج ، ومقره الان بغداد!

وتروى محفوظات الوثائق البريطانية مشهدا غريبا من المشاهد التى تم بها رسم خطوط بين الكويت والمملكة العربية السعودية . كان السلطان " عبد العزيز آل سعود " وقتها سلطانا على " نجد " فقط، وطلب إليه السير " بيرسى كوكس " أن يلقاه فى " العقير " لحل مشكلة المنازعات على الحدود مع الكويت . ويروى مرافق لـ " كوكس " فى تقرير له إلى وزارة المستعمرات بالنص ما يلى : [مجموعة وثائق وزارة المستعمرات البريطانية عن الكويت .]

بعد خمسة أيام من المساومات قام السير بيرسى كوكس باستدعاء السلطان الى خيمته ، وقد أدهشنى أن أراه يعامل السلطان مثل تلميذ مدرسة شقى ، ثم يخطر فى النهاية أنه هو- السير " بيرسى كوكس " - سوف يقوم بنفسه لرسم خط الحدود . وقد أذهلني ان ابن سعود انهار بطريقة محزنة، وراح يقول لبيرسى كوكس انه أبوه وأمه ، وإنه هو الذى أخذ بيده وأعطاه المركز الذى هو فيه، وأنه بإشارة منه على استعداد لأن يسلم مملكته ذاتها . "

وأمسك السير " بيرسى كوكس " بقلم ورسم خطا على خريطة ، وأصبح الخط حدودا دولية . و كان خط الحدود مع العراق أصعب ، ذلك أن العراق كان كيانا أظهر وأكبر . وعلى أي حال ، فقد كان السير " بيرسى كوكس " ومساعدوه هم الذين اختاروا له - بمساعدة المكتب البريطاني في القاهرة- ملكا هو " فيصل " ابن الشريف حسين " الذي تولى عرش العراق باسم " فيصل الأول " .

والملاحظ أن " فيصل " الذي تولى العرش بإرادة بريطانية لم يستطع أن يقبل خط الحدود الذي وضعته السلطات البريطانية فاصلاً ما بين العراق و الكويت ، وكذلك فعل رجال بريطانيا في بغداد، وأولهم " نوري السعيد " باشا .

ومات الملك " فيصل " ، وجاء بعده ابنه الملك " غازي " ، وإذا هو يأخذ موضوع تبعية الكويت للعراق بمنتهى الجد إلى درجة أنه أنشأ إذاعة خاصة في قصر " الزهور " راح يذيع منها بيانات تنادى بعودة الكويت إلى الوطن الأم .

ويكشف تقرير بعث به السير " موريس بيترسون "، المندوب السامي في العراق ، (رقم ٢٣١٨٠ / ٣٧١) - أن " بيترسون " احتج على " نوري السعيد " بسبب هذه الإذاعة الموجهة من قصر " الزهور " . وجاء في التقرير ما يلي :

" أخبرني الجنرال نوري السعيد الذي كان مع الملك طيلة هذا الصباح، بأن البث من إذاعة القصر سببه تسلم الملك برقيات معنونة إليه شخصيا عن هذا الموضوع . وقد عرت الحكومة الموالية لنا عن أسفها لاستمرار هذا البث ، وأعربت عن أملها أن ذلك سوف يتوقف . وقلت إن الصحف العراقية مازالت تنشر المقالات ، وبأن طلبة كلية الحقوق قد طلبوا السماح لهم بالقيام بتظاهرات، وأن هذا كله يجب أن يتوقف . ثم أظهرت استغرابي من أن الصحف العراقية تطلب من الحكومة أن تقوم بتسليح الجيش العراقي ليقوم بعد ذلك بضم الكويت . وقلت إن هذا كله هراء خطير! "

ويأخذ هذا الموضوع حيزا واسعا في تقارير المندوب السامي من بغداد ، ويقوم المندوب السامي بتوجيه إنذار مباشر للملك " غازي " .

وعشية الحرب العالمية الثانية - ١٩٣٩ - قتل الملك " غازي " في حادث سيارة في قصر " الزهور " ، وراجت أقوال على أن الملك لقي مصرعه في الواقع بسبب مشكلة الكويت .

-----٣-----

وظلت القضية معلقة في الأجواء تظهر مرة وتختفي مرة، حتى جاءت سنة ١٩٥٨ وفي وقائعها ذلك الفوران الشديد الذي عاشته المنطقة مع حلم الوحدة بقيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا ، ثم حاول الملوك الهاشميون أن يردوا عليه بإنشاء الاتحاد الهاشمي ليجمع بين العراق والأردن، وتكشف الوثائق البريطانية أن البلدين طالبا الحكومة البريطانية بأن حل مشكلة العلاقات بين العراق و الكويت يمكن حله بدخول الكويت طرفا فيه . ثم كتب السفير البريطاني في بغداد في

شهر يونيو ١٩٥٨ " أنه سمع أن هناك تفكيراً بأنه إذا لم توافق الحكومة البريطانية على الطلب الهاشمي، فإن الاتحاد الجديد يستطيع أن يتدخل ويضم الكويت إليه- عارفاً أن بريطانيا لا تستطيع عمل شيء لمقاومة ذلك ، وإلا كان معناه أنها ستحارب الطرف العربي الوحيد الذي يساندها في عدائها لـ " عبد الناصر " الذي يطارد بقايا نفوذها في المنطقة بعد معركة السويس ، ويجد له أنصاراً كثيرين بين العناصر القومية والثورية في دول الخليج .

ولم تمض أسابيع حتى قامت ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨ في العراق وبدأ نظام حكم اللواء " عبد الكريم قاسم " . وبدوره قام اللواء " عبد الكريم قاسم " بالعودة إلى موضوع تبعية الكويت للعراق . فآثاره في مناسبة اتفاق تم التوصل إليه بين بريطانيا وشيخ الكويت سنة ١٩٦١ يقضى بإعلان إمارة الكويت دولة مستقلة ، وتقدمت الدولة الجديدة لعضوية الأمم المتحدة ولعضوية جامعة الدول العربية. وبادر " عبد الكريم قاسم " إلى حشد جيش العراق حول البصرة مهدداً بالتدخل العسكري ، وحاول الانجليز أن يؤخروا انسحاب قواتهم من الكويت وأن يعيدوا بعض القوات التي انسحبت منها راجعة مرة أخرى إليها . وكانت مصر هي التي تصدت للأزمة ، فقد وجد " جمال عبد الناصر " أن مصر يتعين عليها أن تحافظ على استقلال الكويت لعدة أسباب رآها تتعلق بالحقائق العربية والدولية السائدة في ذلك الوقت .

ووقف السيد " عدنان الباجهي " وهو واحد من خيرة الدبلوماسيين العراقيين والشبان القوميين في العراق وقتها، كما أنه ابن لأحد رؤساء وزاراتها البارزين وهو السيد " حمدي الباجهي " - يشرح وجهة نظر الحكومة العراقية [يختلف رأي السيد عدنان الباجهي الآن عن الرأي الذي عرضه باسم حكومته سنة ١٩٦١ ، عن اعتقاد بأن الأمور تغيرت ، وأصبح استقلال الكويت أمراً واقعاً مارس العراق نفسه علاقاته السياسية مع الكويت على أساسه .] في مجلس الأمن بادنا بطلب رفض شكوى حكومة الكويت من التهديدات العراقية، وقائلاً (في جلسة مجلس الأمن بتاريخ ٢ يوليو ١٩٦١) : " ان الكويت ليست الآن، ولم تكن في أي وقت في الماضي، دولة مستقلة، وقانونياً وتاريخياً فإن الكويت كانت باستمرار جزءاً لا يتجزأ من ولاية البصرة العراقية " . ثم يمضي في شرح الحجج التاريخية والقانونية التي يعزز بها هذا الرأي .

كان العرب قد سبقوا مجلس الأمن إلى التصرف في القضية، فقد عرضت مصر على جامعة الدول العربية مشروع قرار بارسال قوات عربية لحماية الكويت حتى لا يكون استقلالها في حماية قوات بريطانية. واستجاب مجلس الجامعة، ووصلت إلى الكويت فعلاً قوات امن عربية- مصرية بالدرجة الأولى .

ومع ذلك نجح العراق في تعطيل انضمام الكويت إلى عضوية الأمم المتحدة لمدة سنتين ، ولم يفتح الطريق أمام الكويت إلا بجملة علاقات عامة (وخاصة) تكلفت قرابة مليون دولار وتضمنت بين ما تضمنته " تأمين الحصول " على أصوات بعض الدول الأفريقية والآسيوية الصغيرة - في الجمعية العامة. وتحقق ذلك سنة ١٩٦٣- وكانت الظروف في العراق على وشك أن تتغير.

وكانت الأزمة مؤجلة أكثر منها منتهية.

والحاصل أن القضية ظلت مطروحة حتى سقط نظام اللواء " عبد الكريم قاسم " سنة ١٩٦٣ ، وسقط الحكم الانفصالي في دمشق بعده بشهر واحد . وطلب البلدان- وحزب البعث أظهر الأطراف الحاكمة في التغييرات الجديدة- إقامة وحدة مع مصر تضم سوريا والعراق . وبدأت مباحثات الوحدة الثلاثية في مصر، وجرى اجتماع تمهيدي في بيت الرئيس " جمال عبد الناصر " حضره رئيسا وفدى سوريا والعراق . وكانت المفاجأة أن وفد العراق، ورئيسه يومئذ السيد " على صالح السعدى " نائب رئيس الوزراء ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة - فتح موضوع الكويت من زاوية تعيين حدود دولة الوحدة الجديدة ، فإذا هو يطرح قضية الكويت وحق العراق الذي هو لا ينازع فيها. وكان الوفد العراقي يحفظ عن ظهر قلب كل الحجج والوقائع التاريخية والوثائق التي تعزز دعاويه . وكان لـ " جمال عبد الناصر " رأى مختلف وقد شرحه على النحو التالي . قال : [كانت الجلسة مسجلة ، وقد تم تفرغ محضرها ، وجرى توزيع نسخ منه على قيادة القوات المسلحة ، ووزارة الخارجية ، والمخابرات العامة .]

" انكم تعلمون بالطبع أننا لنا رأى آخر في هذا الموضوع ، فنحن وقفنا ضد عبد الكريم قاسم عندما أراد أن يضم الكويت . اننا لم نفعل ذلك عن عداة لعبد الكريم قاسم ، كما قال البعض في العراق وقتها ، وإنما اتخذنا موقفنا على أسس موضوعية أريد أن أشرحها لكم الآن لأن فيها ما لم يكن ممكنا الجهر به علنا في ذلك الوقت . "

ثم مضى " جمال عبد الناصر " يعدد أسبابه قائلاً :
" عليكم أولاً ان تتذكروا أن مجيء دول الخليج إلى اطار العمل العربى مكسب كبير فى حد ذاته، وينبغى لنا أن نشجع عليه مهما اختلفت اجتهادات كل منا . فهذه بلاد تعرفون أكثر منى طبيعة الأوضاع الاجتماعية والسياسية فيها ، وهى كلها تركيبات هشة ، ولكنها غنية وتخشى على نفسها. والسلطة فيها لأسر حاكمة تتشكك فى الحركة القومية عموماً ، لأنها محافظة وتقليدية بطبيعتها . وما هو أهم من غنى شيوخها هو المصدر الذي يجيء منه الغنى، وهذا المصدر هو البترول. والبترول قضية كبيرة وخطيرة لا يستطيع أحد أن يتعرض لها ، ببساطة لأنها تمثل مصالح دولية لن يفرط فيها أصحابها مهما كان . إننا صدقنا بالكاد أن هذه المنطقة من العالم جاءت إلى الحركة القومية العامة بمحض رضاها ، وسوف تكون كارثة إذا تصور الناس فى هذه المنطقة أنها تخلصت من الوجود الانجليزي السافر لكى يبتلعها العالم العربى الواسع . وأنا مستعد أن أتفهم بعض دعاؤكم، وقد سمعت وقرأت الكثير من وثائقكم ، ولكنى أقول لكم فى منتهى الوضوح أن ما تطلبونه شيء فات أوانه بحكم الحقائق العربية والدولية . ان الانجليز لم يعودوا وحدهم فى السيطرة على بترول الخليج ، وانما هذه السيطرة انتقلت أكثر الى يد الأمريكان ، فإذا أراد أحد ان يضم دولة فى الخليج على غير رضا أهلها ، فيجب أن يعرف سلفاً أنه سيواجه قوة الولايات المتحدة . إن الاتحاد السوفيتى نفسه يسلم للغرب وللولايات المتحدة بأهمية بترول الخليج بالنسبة لهم ، وبالتالي يجب أن نعرف أن هذه المعركة فوق طاقتنا ، وأقول لكم أيضاً أنها ضد مصلحتنا لأننا يجب أن نشجع شعوب الخليج ودوله على الاطمئنان على أمنهم فى ظل الحركة القومية العربية . ان وجود البترول والثروة المتولدة منه سوف يفرض حدود تنمية على نطاق واسع تبرز معها قوة شعبية كبيرة يمكن بالتفاعل معها أن يتحقق نوع من التعاون الوثيق أقوى مائة مرة من الوحدة الدستورية . اننا كنا فى وحدة اندماجية مع سوريا ، وكنا بلدا واحداً، ولكن لأن التفاعل بين الناس لم يحدث، فإن الانفصال جاء سهلاً. "

وواصل " جمال عبد الناصر " حديثه قائلاً :

" إنكم لا تعرفون مدى حساسية الغرب في موضوع الكويت. إن علاقاتنا بانجلترا بعد السويس كانت مقطوعة، وبعد اتصالات طويلة بعثوا إلينا هنا دبلوماسيا بريطانيا (كان جمال عبد الناصر يقصد السير " كولين كرو " الذي تولى هذه المهمة في القاهرة وقتها) يشرف على شؤون الرعايا، وأرسلنا نحن بدورنا دبلوماسيا مصريا للندن ليقوم بنفس المهمة ، واعتبروا واعتبرنا أن هذه خطوة أولى في سبيل إعادة العلاقات بين البلدين . وأثناء هذه العملية طلب الانجليز فتح خمس قنصليات بريطانية لهم بالجمهورية العربية المتحدة، وأرادوها في القاهرة والاسكندرية وبورسعيد ودمشق وحلب. ولم يكن عندنا مانع من الموافقة بشرط أن تكون لنا خمس قنصليات مقابلها في بريطانيا وممتلكاتها، وطلبنا أن تكون هذه القنصليات العربية في لندن وليفربول ودار السلام وعدن والكويت. وعندما ذكرنا له اسم الكويت كأن عقربا لدغه ، وقال لنا " أبدا.. كله الا الكويت " . لم يكونوا على استعداد لقبول قنصلية لنا في الكويت ، فهذه بالنسبة لهم مناطق ليس فيها " هزار " !

قامت الثورة في العراق ، وذهبت لمقابلة خرشوف ، وكنت في يوجوسلافيا وأردت أن أراه في موسكو قبل أن أعود للجمهورية العربية المتحدة ، لأتأكد من موقفهم من التهديدات الموجهة لثورة العراق (١٩٥٨) ولنا بسبب تأييدنا لها ، لم يخف على خرشوف أن الأزمة خطيرة ، وأن الغرب يمكن أن يدخل الحرب بسبب خوفه من أي تهديد على مصالح البترول ، وأن علينا مسؤولية تهدئة الموقف وطمأنة الغرب بكل الوسائل . إن الأمريكان كانوا في حالة ثورة مجنونة ، وحتى ايزنهاور وهو رجل أعتبره عاقلا - دفع بالاسطول السادس الأمريكي وأنزل قواته على شواطئ لبنان، وكانوا بالفعل مستعدين لحرب عالمية لو أن مصالحهم البترولية اقترب منها تهديد من أي مصدر. وخلص " جمال عبد الناصر " إلى القول :

" مهما كانت آراؤكم وحججكم القانونية والتاريخية، فأنا لا أنصحكم بإثارتها . إن العالم اختلف، والمنطقة تتغير كل يوم ، وعلينا أن نقبل بهذه المتغيرات كحقائق واقعة ، ولكم أن تتذكروا تجربة مصر مع السودان . قبل الثورة كان هناك كلام كثير عن حقوق تاريخية ووثائق ، " نحن لنا روابط أخوة وثيقة مع أهل السودان ، ولنا مصالح كبيرة تتمثل في المياه ، ولكننا أدركنا أن البقاء في السودان يعني اعتراضا لحق أهله في تقرير مصيرهم ، ومعنى ذلك أنها الحرب . ونحن لا نريد حربا مصرية- سودانية ، ولا حرباً عربية- عربية . وهكذا أجرينا الاستفتاء وتركنا الشعب السوداني يقرر مصيره لنفسه . و علاقاتنا مع السودان طيبة الآن وسوف تتحسن ، وسوف يحدث ذلك بالتفاعل الحر ، وليس بالحق المفروض بقوة السلاح . وعلى أي حال فإذا بقيتم على اصراركم في ضرورة اعتبار الكويت جزءا من الدولة الجديدة يتحتم ضمه لها ، فإنني أقول لكم أن معنى ذلك أن دولة الوحدة الجديدة سوف تجد نفسها لحظة ميلادها داخلية في حرب لا تستطيع تحمل مسؤوليتها. وفيما يتعلق بمصر وبي فإنني أصرحكم القول بأننا لن نكون طرفاً في مثل هذه المغامرة . ورأيي- وأنا أقوله باخلاص سواء قامت دولة الوحدة التي نتحدث عنها أو لم تقم - أن تتركوا هذه القضية للتفاعل الحر بين الناس ، فالأمور في الخليج لن تبقى على حالها، وإنما سوف تنشأ تغييرات اجتماعية واسعة نستطيع باطمئنان أن نتفاعل معها في مناخ من الثقة بالمصير العربي الواحد أقوى من أي اعتبار آخر. "

والحقيقة أن كثيرا مما تصوره " جمال عبد الناصر " وتوقعه كان صحيحاً ، ذلك أن البترول غير المنطقية بمقدار ما غير العالم . وإذا كان استهلاك العالم قد ارتفع إلى ٨.٧ مليون برميل في اليوم سنة ١٩٤٨- فإنه وصل إلى ٤٢ مليون برميل في اليوم سنة ١٩٧٢ . وكانت الكويت من أكبر المنتجين . ولم تكن ثروة البترول مجرد حسابات في البنوك بشكل مطلق ، وإنما ذهب جزء مؤثر منها بالضرورة إلى محاولة للتنمية الاجتماعية .

وكانت الكويت من أهم المواقع التي أثرت فيها ثروة البترول . وربما كان من حظها أن شيخها في ذلك الوقت ، وهو الشيخ " عبد الله السالم الصباح " ، كان رجلاً عاقلاً ومدركاً لحقائق الداخل الكويتي والمحيط العربي . والشاهد أن هذا الشيخ هو واضع الأساس لما يمكن اعتباره مشروع دولة رفاهية في الكويت يعتمد على عائدات البترول في جهد مكثف لبناء الهيكل الأساسي، ثم يتوجه إلى الخدمات خصوصاً في مجالات التعليم والصحة.

كان الشيخ " عبد الله السالم الصباح " قد تولى الإمارة سنة ١٩٥٠ مع بدء طفرة البترول في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وظل في الحكم حتى سنة ١٩٦٥، ثم توفي وترك الإمارة لشقيقه الشيخ " صباح السالم الصباح "، وتواصلت نفس السياسة حتى توفي سنة ١٩٧٧، فخلفه الشيخ " جابر الأحمد الصباح " .

وكانت الكويت ما زالت تتغير في هذه السنوات الحافلة. كان التعليم قد نزل بنسبة الأمية فيها إلى ٢٥% سنة ١٩٨٥ . وفي نفس السنة كان عدد طلبة جامعة الكويت ١٨ ألفاً . وكانت خدمات الصحة قد رفعت متوسط العمر إلى ٧١ سنة للرجال ، و ٧٥ سنة للنساء، وهي من أعلى النسب في العالم العربي . كذلك كانت شبكات الكهرباء تغطي الكويت كلها، وكذلك شبكات توزيع المياه والصرف الصحي . ولم تزد نسبة البطالة على ٠.٣% في إحصاء سنة ١٩٨٥ .

كان العقد الأساسي لسكان الكويت مع أسرة " الصباح " حينما جاءت لمدينتهم يقوم على مفهوم يترك التجارة في يدى اهل الكويت ، ويترك الإمارة لاسرة " الصباح " بشرط ألا تزاول التجارة، مكتفية في إدارة شئون البلاد بالضرائب التي يدفعها السكان حتى تستقر الحدود بين العنصرين الضروريين لاستمرار الكويت : التجارة والإمارة . ثم جاء اكتشاف البترول ، وانتاجه ، وتدفق ثرواته. وهنا اختلت الموازين بين الإمارة والتجارة ، فقد أصبحت عوائد البترول بطبائع الأشياء في يد الإمارة ، وأصبحت هي التي توزع من فوائضها ما تشاء - أو لا تشاء- على التجارة، وبالتالي تغير عقد السلطة مع الناس . فقد استطاعت الكويت بعقلية تاجر ماهر يتحوط لمفاجآت المستقبل أن تستثمر فوائض أموالها عن طريق التوسع في الاستثمار الخارجي . وفي وقت من الأوقات بدت الكويت واحة من الرخاء وسط عالم مضطرب بالمشاكل . وفي سنة ١٩٨٥ وصل متوسط الدخل للفرد في الكويت إلى ١٣٦٨٠ دولاراً في السنة . وكان وجود مجلس نيابي عنصراً مساعداً على تحقيق قدر لا بأس به من المشاركة في الحياة العامة . ثم نشأت صحافة كويتية استفادت من غياب مركز بيروت الإعلامي السابق ، فخلقت مركزاً بديلاً على رأس الخليج .

الفقر له مشاكله والثراء أيضاً له مشاكله ، وأصعب ما تكون مشاكل الثراء حين يقترن بالضعف . وكانت المشاكل كامنة . وقد بدأت كالعادة تزيد مع زيادة الثروة :

○ كانت المشكلة الأولى هي مشكلة التركيب السكاني . ففي سنة ١٩٩٠ كان تعداد سكان الكويت ٢ مليون نسمة - ولكنهم كانوا مقسمين إلى فئات هي في حقيقة أمرها طبقات . فقد بلغ عدد مواطني الكويت الأصليين (وهم مواطنو الدرجة الأولى) ٦٢٠ ألف - وبلغ عدد البدو الذين يجوز لهم الحصول على الجنسية الكويتية بشروط ٣٠٠ ألف ، و كان الباقون وعددهم مليون و ١٠٠ ألف (أى ٥٥% من السكان) من الذين يطلق عليهم ذلك الوصف المؤذى ، وهو وصف " بدون " - أى الذين بدون جنسية كويتية، ولا حق لهم فيها إلا بمعجزة . وكان هؤلاء في معظمهم من العرب غير الكويتيين (كالفلسطينيين مثلاً) ، وكذلك من الإيرانيين ، إلى جانب عناصر آسيوية أخرى .

○ ان ذلك التركيب الطبقي خلق في قلب المجتمع الكويتي تناقضات يصعب إغفال أثرها . ومهما كان من أمر الفرص المتاحة للجميع فإن التفاوت الشديد في الدخل كان من شأنه أن يزرع في قلب المجتمع الكويتي أسبابا للقلق الاجتماعي . وفي الحقيقة أن تركيب الكويت أصبح هرما اجتماعيا لا يظهر على سطحه- بتأثير الرخاء الظاهر- ما يجرى في داخله بسبب التناقضات من حساسيات ومشاكل . وكانت قمة الهرم بالطبع هي الأسرة الحاكمة . وتحتها تجيء طبقة كبار التجار من عائلات الكويت الأصلية . وقد نشأت بين الاثنين علاقات شد وجذب مردها أن التجار يعتبرون الشيوخ موظفين للخدمة العامة بما في ذلك الأمير الذي كان يتقاضى مرتبا رسميا قدره مليون دينار كويتي في الشهر . ولم يكن ذلك بالضبط رأى الشيوخ (خصوصا ودخل البترول تحت تصرفهم) . وتحت طبقة التجار كانت هناك طبقة حاملي الجنسية الكويتية، وقد شغلوا معظم مناصب الدولة العليا ووظائف الشركات. وتحت هؤلاء جميعا قاعدة عريضة تضم خليطاً واسعاً من الجنسيات يعملون في كل مكان، وفيهم من يعتقد أنه شارك في بناء الكويت الحديثة بأكثر من أبنائها الأصليين، ومع ذلك فإنهم مازالوا " بدون " .

○ وعندما فاضت الثروة بدأ الشيوخ في الكويت يتصرفون في ثراء لم يكونوا على استعداد له ، وقد خيل إليهم أنه ملك شخصي لهم . ذلك أن عوائد البترول- اختلافاً عن فوائد التجارة - تركزت في أيديهم . فالإمارة هي الدولة ، والدولة هي الأسرة .

وجرت محاولات لعقد صفقة مشاركة أوسع .

لم تكن التجارة تستطيع أن تستغنى الآن عن البترول، وما يتصل به - فذلك مستحيل .

ولم تعد الإمارة تريد أن تبتعد إلى الأبد عن التجارة - فالأوانى مستطرفة .

ولقد خلطت العقود والصفقات والاستثمارات كل- العناصر ببعضها، وجرى الاحتكاك بين الشيوخ وبين طبقة التجار، وبينهم وبين كثيرين من طبقة " بدون " وكانت لدى بعضهم من الخبرة والمؤهلات ما يسمح لهم بحق أكبر في صنع القرار، لكن وضعهم الاجتماعي يضع سقفاً غير منظور على صعودهم مهما فعلوا . ثم زادت الأمور صعوبة عندما بدأ الشيوخ يتحولون تدريجياً- بضغط الثراء ومظاهره - من أسرة تدير إلى أسرته تحكم ، ومن أسرة تحكم إلى أسرة تملك . ولم تعد الأسرة إمارة فقط ، وإنما أصبحت وزارة أيضاً. فرئيس الوزراء هو ولى العهد ، ثم إن مناصب الخارجية والدفاع والداخلية يجب أن تكون لأفراد من الأسرة ، وكذلك البترول والمالية والإعلام إلا فيما ندر. وحدثت، وكان لا بد أن تحدث ، تقلصات داخل المجتمع الكويتي نجمت عنها توترات مكتومة .

O وكانت هذه الضغوط الخارجية، والتقلصات والتوترات الداخلية، تتجاوب مع الظروف القلقة في المنطقة طوال السبعينات والثمانينات. ذلك أن اختلال المعادلة العربية بعد معركة ١٩٧٣، وابتعاد مصر- أدى إلى خلل شديد لأن إيران اعتقدت أن المجال أصبح مفتوحاً لها.

وكان الشاه في السنوات الأخيرة من حكمه ، وبكل ما يمثله، عنصراً لا يبد من حسابه في سياسة الكويت . وكذلك أصبحت الثورة الإسلامية بعد سقوط الشاه . وكانت الحرب العراقية الإيرانية هي حقل الألغام الذي أحاط بالكويت . وراح مجال الحركة الذي كان واسعاً يضيق ، والصدور التي كانت رحبة في الكويت تفقد صيرها خشية المحيط الهائج حول جزيرة صغيرة . وجرى حل مجلس الأمة الكويتي أكثر من مرة، وفرضت الرقابة على الصحافة قاسية وعمياء في بعض الأحيان. وعندما زادت حركة المطالبة بالمشاركة كان المخرج السهل هو استعمال العنف القانوني أو العنف خارج القانون في عدد من المرات!

ولكن أي عنف قانوني أو غير قانوني لم يكن قادراً على تصفية المراكز التي تعددت في الكويت، فطبقة التجار أنشأت صفوة جديدة ، وكذلك فعلت طبقة كبار الموظفين ، وكذلك أضافت جماعات من الوافدين من العرب . ولأن الأنساب جمعت بين عناصر متعددة فقد أصبح في الكويت شيء أقرب ما يكون إلى حركة الرأي العام المؤثر بالفعل وبالكلمة ، وحين كان المجال الرسمي- كمجلس الأمة- يضيق بالكلام، فإن تلك المؤسسة الفريدة في الكويت، وهي " الديوانية " - قاعات في كل بيت كبير مخصصة للضيوف ومفتوحة كل ليلة للحوار- كانت تؤدي دورها حتى وصلت إليها يد السلطة في السنة الأخيرة السابقة للغزو.

O وكانت الكويت ضحية حصار من نوع خاص . ذلك أن النظم التقليدية من حولها كانت تبدو شامته في مأزقها ، مجاهرة بأنها طالما حذرت هي منه. فكثيراً ما نصحوا الشيوخ في أيام الصفاء السابقة بأن الانفتاح الديمقراطي سوف يؤدي لانقلابات فوضوي . وفي نفس الوقت فإن بعض النظم والقوى الجديدة في العالم العربي راحت تطالب الكويت بأكثر مما تستطيع بنيتها الاجتماعية وطبيعتها السياسية وموقعها الجغرافي أن يحتمل . وبين هذين النوعين من الضغوط راح الكيان الكويتي الهش يعاني من رضوض و كسور . وتكررت حوادث العنف فيه، وضمنها محاولة لاغتيال الأمير قامت بها عناصر من الشيعة، وكان أول آثارها هو حدوث نوع من الردة العامة أثرت على معظم المظاهر التي تجعل التجربة الكويتية متميزة عما حولها في شبه الجزيرة العربية والخليج . ولقد أدت هذه الردة- ضمن ما أدت إليه- إلى زيادة الاعتماد الظاهر على الحماية الأجنبية.

كانت الحماية الأجنبية بحكم أهمية البترول وضعف الكيان الذي ظهر فيه- نموذجاً لمعادلة التهديد والحماية. وكان الذكاء الكويتي قادراً في ظروف سابقة على مدارة التهديد ، وبالتالي على تغطية أدوات الحماية، فلما بدأت الرقعة تضيق لم تعد المداراة كافية ، وكذلك التغطية.

O وراح وهم الاستقلال يتبدد يوماً بعد يوم ، ذلك لأن الاعتماد على القوى الخارجية أصبح خياراً لا مفر منه، وقد بدت سياسة التسليح الكويتية مضیعة للجهد والمال . وكانت اشكالية الأمن الكويتي أن السلاح الذي يشتريه بعشرات البلايين من الدولارات لا يستطيع الصمود أمام تهديد خارجي، وهو في نفس الوقت لا يصلح لمواجهة أي تهديد داخلي . فالطائرات والصواريخ لا تصلح لفض المظاهرات ولا لمواجهة معارضة في مجلس الأمة، ولا لإسكات حوار الديوانيات.

O ثم أضيف إلى هذا كله أثره على الشخصية الكويتية. فقد راحت تتمسك بتميزها معتبرة أنه خاصية مخلوقة فيها مهما كانت الظروف . وساعد على ذلك بالطبع أن الغنى الفادح المحاط بالفقر المدقع يورث أصحابه نوعاً من الكبرياء يمكن أن يحسب كنوع من الاستكبار . وكانت النتيجة أن الكويت بدت للآخرين بلداً أصابه داء التعالي غير مبرر حقيقى . وأدى ذلك إلى حساسيات أصابت كثيرين من العرب ، حتى هؤلاء الذين كانوا يحاولون فهم مشاكل الكويت ويتعاطفون معها .

فى هذه الاجواء المكفهرة انفجرت فضيحة سوق " المناخ " . وكانت بداية انفجارها شيكا بمبلغ ١٨٧ مليون دولار كتبته إحدى السيدات من الأسرة الحاكمة، ولم تكن هناك تغطية كافية له فى السوق ، واضطربت أحوالها وانفجرت الفقاعة الضخمة وكأنها قنبلة موقوتة تطايرت شظاياها فى كل مكان. وفى يوم واحد توقف عن الدفع ثمانية أفراد بلغت مديونياتهم لأوراق السوق ٩ بلايين دولار . ثم اتضح أن هذا المبلغ يمثل عشر المديونيات المكشوفة فى سوق " المناخ " ، ومعنى ذلك أن الخسارة العامة بالسوق تتجاوز ٩٠ بليون دولار . ولم يكن فى استطاعة الحكومة أن تترك أزمة سوق " المناخ " تتحول إلى أزمة عامة تؤذّن بانهيار الكويت كلها . وفى نفس الوقت فإن الحكومة لم تكن تملك- على حد تعبير الدكتور " عبد اللطيف الحمد " وزير المالية وقتها فى الكويت - " أن تحمي المغفلين " . وفى حين وقف " عبد اللطيف الحمد " (وهو من ألمع شخصيات الكويت) موقفاً مبدئياً وصلباً فى حدود التعويضات التى يتعين على الحكومة دفعها انفاذاً للموقف - فإن الحكم قرر أن يتدخل، وكانت المشكلة الحقيقية أن كثيرين من أفراد الأسرة الحاكمة كانوا بين المنتظرين للتعويضات ، ونالهم بالفعل منها الكثير.. واضطر " عبد اللطيف الحمد " إلى تقديم استقالته. وبدأ تعويض " المغفلين"، ودفعت الخزانة الكويتية بأكثر مما تطيق .

وهكذا فإنه فى بداية سنة ١٩٩٠ كانت الكويت مكشوفة بالكامل . وكان ذلك هو الوقت الذى بدأ فيه ضيق العراق يتجه إليها، وشكاواه تتحول نحوها، وشكوكه تحوم من حولها .

كانت المشاكل الاقتصادية التى نجمت عن انهيار أسعار البترول - هى البداية ، ثم استدعت الاسعار قضية تضحيات العراق فى الحرب مع إيران ، ثم استدعت تضحيات الحرب قضية أوضاع الحدود فى المنطقة، ثم استدعت الحدود كل حكايات الجغرافيا والتاريخ - واختلط الحابل بالنابل .